مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩١٧٨

الأربعاء، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أغيمان	(غانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوزمين
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	أيرلندا	السيد غالاغر
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيد بيانغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد دي لافوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد

جدول الأعمال

إحاطة مقدَّمة من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس المنتهية ولايته

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السفير ميشيل كزافيي بيانغ، الممثل الدائم لغابون، على عمله بصفته رئيسا للمجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢. وأنا على ثقة بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس إذ أعرب عن خالص التقدير للسفير بيانغ وأعضاء فريقه على ما أبدوه من حنكة دبلوماسية فائقة في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

إحاطة مقدَّمة من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد فيليبو غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد غراندي.

السيد غراندي (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مجلس الأمن على استضافتي، وأشكركم، سيدي الرئيس، على التزام بلدكم بحماية اللاجئين وإدماجهم وتقديم الحلول. إن غانا في الواقع مثال يحتذى به. وأغتنم هذه الفرصة لأتمنى لكم كل التوفيق خلال رئاستكم لهذا الشهر.

أرجو أن تنظروا، للحظة واحدة، إلى التحديات العالمية المتعددة التي يعرفها الأعضاء جيدا – النزاعات المتنامية وحالة الطوارئ المناخية والجوائح وأزمات الطاقة والغذاء – بعيون أكثر من ١٠٣ ملايين من اللاجئين والنازحين الذين هم من بين أكثر الفئات تأثرا بها جميعا. وأنا على ثقة من أن الأعضاء سيدركون الحاجة الملحة تماما إلى تعاون المجتمع الدولي من أجل عكس المسار الحالي وتوفير حلول. ولكن للأسف الشديد، سيلاحظ الأعضاء أيضا، من خلال تلك العيون ذاتها، فشل المجتمع الدولي في ذلك.

وأود أن أطرح بعض الأفكار من ذلك المنظور.

لقد أدى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى أسرع وأكبر نزوح نشهده منذ عقود. إذ أُجبر نحو ١٤ مليون شخص على ترك منازلهم منذ ٢٤ شباط/فبراير. إن الأوكرانيين على وشك مواجهة واحد من أقسى فصول الشتاء في العالم في ظل ظروف صعبة جدا. وقد زادت المنظمات الإنسانية من استجابتها بشكل كبير، ولكن لا بد من فعل أكثر من ذلك بكثير، بدءا من وضع حد لهذه الحرب العبثية. ومن المؤسف أننا نرى عكس ذلك. فالدمار الناجم عن الضربات على البنية التحتية المدنية، الذي يحدث فيما نتكلم، يجعل الاستجابة الإنسانية تبدو سريعا وكأنها قطرة في محيط من الاحتياجات.

وينصب تركيز مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بصورة متزايدة على مساعدة النازحين في أوكرانيا، حيث نعمل تحت القيادة المقتدرة للحكومة. ومن بين البلدان المجاورة، لا تزال مولدوفا بحاجة إلى اهتمام خاص، نظرا لضعفها. وفي غضون ذلك، شهدنا في الاتحاد الأوروبي استجابة مفتوحة ومدارة جيدا، وقبل كل شيء، استجابة مشتركة للاجئين، أثبتت خطأ كثير من التصريحات التي يكررها بعض السياسيين – ومفادها أن أوروبا ممتلئة وأن إعادة التوطين مستحيلة وأنه لا يوجد دعم شعبي للاجئين. وبالنظر إلى الطابع المطول المحتمل للحالة العسكرية، فإننا نحافظ على مستوى عال من التأهب لمزيد من التحركات السكانية، داخل البلد وخارجه، مع مراعاة مختلف السيناريوهات المحتملة ونطاق المساعدة الإنسانية وحدودها.

ولكنني لست بحاجة إلى تذكير المجلس بأن أوكرانيا ليست البلد الوحيد الذي يدفع فيه النزاع الناس إلى الفرار من ديارهم. لقد استجابت المفوضية، خلال فترة الأشهر الـ ١٢ الماضية وحدها، لـ ٣٧ حالة طوارئ في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن الأزمات الأخرى لا تجتذب نفس الاهتمام أو الغضب أو الموارد أو الإجراءات على الصعيد الدولي.

وتحاول المفوضية التواجد أينما كان هناك نزوح قسري. فنحن نقف بجانب شعب إثيوبيا – الذي نزح أكثر من ٨٥٠ ٠٠٠ منهم

في النصف الأول من هذا العام. وكان لتصاعد النزاع مؤخرا تأثير أكثر تدميرا على المدنيين. وأرجوكم أن نكون متحدين في الحث على التوصل إلى نتيجة إيجابية للمحادثات الجارية بين الطرفين في جنوب أفريقيا، لأن فشلها سيجلب بلا شك المزيد من الموت والدمار والنزوح ويزيد من تقييد قدرتنا المحدودة بالفعل على الوصول إلى المحتاجين في تيغراي وغيرها من المناطق.

إننا موجودون في ميانمار حيث شُرّد ما يقدر بنحو ٥٠٠ ٠٠٠ شخص في الأشهر الستة الأولى من هذا العام بينما لا يزال إيصال المساعدات الإنسانية تحديا كبيرا، وحيث لا تزال ظروف عودة ما يقرب من ١ مليون لاجئ من الروهينغا في بنغلاديش والخيارات المتاحة لهم أمرا بعيد المنال.

كما نعمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث أضافت الهجمات الوحشية بما في ذلك الروايات المتكررة عن العنف الجنسي ضد النساء أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخصا إلى تشريد ٥,٥ مليون شخص في البلد. في يوم الأحد أعرب الأمين العام عن قلقه العميق إزاء تصاعد الأعمال العدائية بين الجيش الكونغولي وحركة ٢٣ مارس. لقد عملت موظفا ميدانيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية قبل ٢٥ عاما. إن من الصعب تصديق أن الفظائع التي شهدتها في ذلك الوقت ما تزال تتكرر حيث أصبح التشريد مرة أخرى نتيجة للنزاع وعاملا معقدا في سياق التوترات المحلية والدولية. ومن المؤكد أنه يمكننا أن نعمل بشكل أفضل في السعي إلى تحقيق السلام في تلك المنطقة المضطربة.

ما تزال تلك الأزمات وغيرها الكثير، بما فيها الحالات التي طال أمدها والتي لا تعد ولا تحصى مثل تلك التي يواجهها اللاجئون الأفغان والسوريون وبعض التدفقات السكانية المتعددة والمعقدة في الأمريكتين تفقد اهتمام وسائل الإعلام بها تدريجيا بل تنتهي إلى الفشل بسبب التقاعس العالمي عن العمل. كما يزداد التشريد تعقيدا. فهناك عوامل جديدة تجبر الناس على الفرار وتتقاطع مع الدوافع التقليدية للتشريد، لا سيما مع حالة الطوارئ المناخية.

أعلم أن الصلة بين المناخ والأمن قد نوقشت كثيرا. ولكن أود من وجهة نظري أن أسلط الضوء على بضع نقاط عملية لتوضيح التقاطع بين تغير المناخ والتشريد الذي يشمل في كثير من الحالات صلة واضحة بالنزاع أيضا.

فنحن نعلم أن تغير المناخ يدمر الموارد التي توفر سبل العيش للمجتمعات المحلية لعشرات السنوات. فتنجم عن ذلك توترات كثيرا ما تكون ذات طابع قبلي مشترك لا سيما في السياقات الهشة أصلا حيث لا تملك الحكومات الأصول أو حتى السيطرة على الأراضي لدعم استراتيجيات وبرامج التكيف والقدرة على الصمود. وأخشى – بدون إيلا المزيد من الاهتمام وزيادة تمويل جهود الوقاية والتكيف ودعم التنمية والحكم – أن تزداد التوترات والإحباط والمنافسة وأن تندلع نزاعات على نطاق أوسع مع ما يترتب عنها من عواقب مميتة، بما في ذلك التشرد.

فأي مثال أكثر وضوحا لما نصفه بالخسارة والضرر من التشريد ونزع المنازل من أصحابها؟

في الأسبوع الماضي التقيت في الصومال برجال ونساء وأطفال يبدو عليهم الهزال الشديد وقد ساروا على الأقدام للحصول على المساعدة، وأمهات توفي أطفالهن في أثناء ذلك السير. وأشخاصا نجوا من النزاع لكي تتوفر لديهم آخر آليات التكيف المتبقية – ولكن تَنفُق ماشيتهم وتدمر محاصيلهم مام أعينهم. وفي أماكن أخرى يشكل النزاع عقبة أيضا أمام الإغاثة نظر لعدم تمكُن العاملين في المجال الإنساني من مساعدة السكان في أماكنهم الأصلية بسبب انعدام الأمن والقتال في كثير من الأحيان. لذلك يُرغم المتأثرون على التنقل من ديارهم وربما يكونون أضعف من الوصول إلى مقصد رحلتهم، كما يضطرون أحيانا إلى السير عبر الحدود.

لقد التقيت بلاجئين صوماليين أرغموا على السير إلى المناطق المتأثرة الجفاف في كينيا التي ما برحت توفر لهم ضيافة سخية على مر الأجيال على الرغم من التحديات الخاصة التي تواجهها. وكما ناقشت الأمر مع الرئيس روتو في الأسبوع الماضي، فإن كينيا تحقق

تحولا تاريخيا من مخيمات اللاجئين إلى الإدماج – أي انتقال آمل أن يدعمه الجميع بقوة.

لقد أسفر اقتران تغير المناخ والنزاع عن حالات تشريد طال أمدها. لذلك فإن الإدماج والتكامل – حيثما أمكن – سواء في سياقات اللاجئين أو حالات التشرد الداخلي – تدبيران هامان لبناء السلام ويتطلبان قدرا أكبر من الاعتراف والدعم الدوليين.

وهناك العديد من بؤر النزاع من مناطق الاضطراب المتأثرة بهذه الدوامة. ويساورني قلق بالغ إزاء الوضع في جميع أنحاء منطقة الساحل، على سبيل المثال، حيث أدى التداخل بي تغير المناخ والفقر وضعف الحوكمة وأنشطة الجماعات المسلحة، فضلا عن رد الفعل الوحشي من جانب الحكومات في كثير من الأحيان إلى تشريد ٣ ملايين شخص – بما في ذلك على نحو متزايد – إلى دول ساحلية مثل بلدكم، سيدي الرئيس، وكذلك إلى شمال أفريقيا وأوروبا.

عليه فإن من الواضح أنه يجب أن تراعي الاستجابات لتغير المناخ صلته بالنزاع والتشريد الناجمين عنه، بعدان آمل أن يتم التركيز عليهما بصورة أوضح مما كان عليه في الماضي في المؤتمرين السابع والعشرين والثامن والعشرين المقبلين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

لقد كثفنا من جانبنا تقديم الدعم القانوني إلى الدول وعززنا استجابتنا العملياتية للمشردين بسبب المناخ والنزاع – كما هو الحال في القرن الأفريقي ومنطقة الساحل وموزامبيق – فضلا عن تعزيز الجهود المبذولة للحد من الأضرار البيئية الناجمة عن التشرد الجماعي – كما هو الحال في النيجر وبنغلاديش – واستخدمنا الذكاء الاصطناعي والتحليلات التنبؤية لمحاولة التأهب على الأقل لموجات التشريد هذه.

ولكن من الواضح أن ذلك ليس كافيا. لقد ركزت على حالة الطوارئ المناخية وصلتها بالنزاع والتشريد لكي أوضح التعقيد الهائل لأزمات اللاجئين اليوم. كما يساورني القلق أحيانا من إخفاء ذلك التعقيد في المناقشات التبسيطية بشأن تدفقات السكان في كثير من الأحيان. بالتالي أود أن أختتم ملاحظاتي بتوجيه انتباه المجلس إلى أربعة مجالات.

أولا، إننا بحاجة إلى مزيد من الموارد، نظر إلى تعرّض المساعدة الإنسانية لضغوط هائلة. وعلى الرغم من مستوى دخلها القياسي، بما في ذلك ١ مليار دولار من المانحين من القطاع الخاص، ما تزال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تواجه فجوة تمويل كبيرة في بعض عملياتها الحيوية هذا العام.

كمثال على ذلك، توقفت المساعدة الغذائية المقدمة للاجئين في الكثير من العمليات بسبب نقص التمويل – بالرغم من مساعدة الولايات المتحدة وغيرها من الدول الحاضرة هنا – في وقت يتزايد فيه انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك نتيجة للحرب في أوكرانيا. ومن هنا تأتي الأهمية الحاسمة لاستمرار مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. ولكن يتعلق هذا أيضا بضمان التعاون الإنمائي بوصفه أداة أساسية لتمكين المجتمعات المحلية من الصمود وتحصينا ضد صدمات الأزمات الدورية، فضلا عن كسر دوامة الكوارث والنزاعات والتشريد المروعة.

ثانيا، إن تعزيز بناء السلام بصورة جادة أمر أساسي – على سبيل المثال، بواسطة تعزيز قدرة الشرطة والقضاء والحكومات المحلية وسيادة القانون عموما في البلدان الهشة على نحو أفضل. ولدينا في المفوضية رأي وجيه في هذا الصدد لأن بناء السلام أمر حاسم لحل مشكلة التشرد – بتمكين اللاجئين من العودة إلى ديارهم، على سبيل المثال – وبطبيعة الحال بمنع تكرار النزاع من منظور المجلس. ولكن سيكون مصير بناء السلام الفشل ما لم تخاطر الجهات الفاعلة الإنمائية أكثر وتستثمر بجرأة حتى عندما تكون الظروف هشة – وبوروندي مثال على ذلك.

ثالثا، يجب حماية العمل الإنساني بشكل أفضل من وجهات نظر مختلفة، من بينها توفير الأمن مباشرة، نظرا لزيادة التهديدات التي يتعرض لها العاملون في المجال الإنساني مع ما يترتب عن ذلك من عواقب مميتة، كما شهدنا في الأيام القليلة الماضية في إثيوبيا. ويجب على أطراف النزاع حماية عملنا وتمكين الوصول إلى المحتاجين.

علاوة على ذلك، يجب على الجميع التمسك بالقانون الدولي الإنساني والمساهمة في الحفاظ على الطابع المدني لسياقات اللاجئين، الأمر الذي يشكل تحديا متزايدا في أجزاء كثيرة من العالم. ويجب فصل العناصر المسلحة عن اللاجئين والمشردين، ويجب عدم الخلط بين العناصر التي تحتاج إلى الحماية والمقاتلين.

وثمة منظور آخر بشأن حماية العمل الإنساني هو أنه ينبغي لنا أن نتذكر أنه، وفقا للجنة الدولية للصليب الأحمر، يعيش ما يصل إلى ٨٠ مليون شخص في مناطق خاضعة لسيطرة جهات فاعلة من غير الدول. وهم غالبا ما يكونون ضعفاء أو مشردين. وكثير منهم عالقون في نزاعات مسيسة إلى حد كبير. ويعيش آخرون في بلدان خاضعة للجزاءات. ولكن بغض النظر عن مدى استقطاب السياق، يجب أن يكون العاملون في المجال الإنساني قادرين على العمل في كل مكان يجب فيه إنقاذ الأرواح. وفي بعض الأحيان، قد ينطوي ذلك على تفاعلات غير مريحة مع أولئك الذين يسيطرون على الإقليم. إنني أثير ذلك لأننا كثيرا ما نضطر إلى التفاوض بشأن الاستثناءات الإنسانية، كما يطلق عليها، على أساس كل حالة على حدة. ولذلك، أرحب بالجهود المبذولة حاليا في مجلس الأمن لكفالة زيادة القدرة على التنبؤ بهذه المسائل.

رابعا وأخيرا، رغم عدم الحاجة لذكر ذلك، لكن اسمحوا لي أن أؤكد مجددا أننا بحاجة إلى أن يتغلب المجتمع الدولي، بدءا من أعضاء مجلس الأمن، على انقساماته وخلافاته، على الأقل عندما يناقش المسائل الإنسانية، ونأمل في ذلك عندما يتناول، أو يسعى جاهدا إلى معالجة، الأسباب الجذرية التي تشرد الناس في جميع أنحاء العالم. وذلك لأن ما رأيته في الصومال في الأسبوع الماضي كان إدانة لنا جميعا ولعالم من عدم المساواة، حيث تتلقى مستويات غير عادية من المعاناة مستويات منخفضة بشكل فاضح من الاهتمام والموارد. لقد كانت إدانة لعالم يعاني فيه أقل من ساهم في المشاكل العالمية أشد المعاناة من عواقبها، ولعالم تقودنا فيه الخلافات الشديدة التي نشهدها كل يوم هنا في مناقشات مجلس الأمن ذاته إلى حافة الهاوية.

إن معاناة وفقدان ويأس ١٠٣ ملايين شخص من المهجرين وغيرهم الكثير، والتي نشهدها أنا وزملائي كل يوم، ليست تخيلات عامل إنساني مثالي. إنها حقيقية جدا. لتكن دعوة متواضعة ولكن ملحة إلى العمل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد غراندي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كيبوينو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي غانا رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. ويمكنكم التعويل على دعمنا. كما أشكر السيد فيليبو غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، على إحاطته صباح اليوم.

ومن دواعي القلق البالغ الزيادة المستمرة في عدد اللاجئين على الصعيد العالمي نتيجة للنزاعات المسلحة التي طال أمدها والأزمات الاقتصادية وآثار تغير المناخ. ونلاحظ أن ٨٣ في المائة من اللاجئين على الصعيد العالمي تستضيفهم البلدان النامية، وأن أقل البلدان نموا توفر اللجوء إلى ٧ ملايين شخص، وهو ما يمثل ٢٧ في المائة من مجمل اللاجئين على صعيد العالم.

فالنزاعات التي طال أمدها، وأزمة المناخ، وعدم المساواة العالمية، والنظام التجاري والاستثماري غير الموات للتنمية، تؤدي إلى زيادة الهجرة. وتتحمل البلدان النامية، التي تكافح من أجل إدارة أزمات متعددة، المسؤولية الأكبر في استضافة المهاجرين واللاجئين.

ومن واقع تجربتنا في كينيا، تنطوي استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين لأكثر من ثلاثة عقود في بيئات هشة اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا على مشاكل هائلة. وتشمل هذه المشاكل الإجهاد البيئي الحاد والصراعات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة على الموارد المتناقصة. وبالإضافة إلى ذلك، استخدمت الجماعات الإرهابية الانتهازية مخيمات اللاجئين كنقاط انطلاق للتجنيد وتغذية نزعة التطرف، فضلا عن عملياتها.

وفي الزيارة التي قام بها المفوض السامي غراندي مؤخرا إلى المنطقة والتي استغرقت خمسة أيام، والتي ذكرها للتو، شهد بنفسه حالة اللاجئين في كينيا وحالة المشردين داخليا في الصومال. ففي كينيا، زار مخيمي كاكوما وداداب، حيث وصل ٠٠٠ ٢٠ لاجئ هذا العام وحده. ورأى كيف أثر أسوأ جفاف منذ ٤٠ عاما في القرن الأفريقي على اللاجئين والمجتمعات المضيفة في كينيا. وفي الصومال، شهد كيف أن الجفاف المدمر يشرد مئات الآلاف ويزيد من تفاقم الحالة الإنسانية المروعة أصلا.

وقد أوفت كينيا، وستواصل الوفاء بالتزاماتها، باستضافة اللاجئين وحمايتهم، وفقا لاتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين. وبالنظر إلى أزمة اللاجئين في منطقتنا وعلى الصعيد العالمي، سنواصل إلى جانب الدول الأعضاء الأخرى الدعوة إلى مواصلة تقاسم الأعباء والمسؤوليات، تمشيا مع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. ونود أن نشدد على أربع نقاط في ذلك الصدد.

أولا، لم يستجب المجتمع الدولي باستمرار بشكل كاف للنداءات التي وجهتها البلدان النامية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لتمويل جهود إغاثة اللاجئين. وبما أن اللاجئين والمشردين داخليا، وهم الأقل مسؤولية عن الاحترار العالمي، يعانون من أسوأ آثاره في القرن الأفريقي وأماكن أخرى، يجب ألا يتنحى العالم جانبا. ونناشد توفير التمويل الكافي لتمكين المفوضية وغيرها من الوكالات الإنسانية في الميدان من توفير الدعم المنقذ للحياة للمحتاجين.

ثانيا، إذا وضعنا التمويل جانبا، فإن أغنى البلدان، باقتصاداتها ذات معدلات العمالة العالية، يمكنها أن تفعل الكثير فيما يتعلق بإعادة توطين اللاجئين. وفي حين أن التمويل هو أحد ركيزتي المسؤولية، فإن الاستضافة هي الركيزة الأخرى. وإلى جانب تقديم الدعم المالي للمفوضية، ينبغي للبلدان الغنية بالتالي أن توفر فرصا لإعادة توطين اللاجئين.

ثالثا، سبق أن أعربت كينيا عن بالغ قلقها إزاء الاتجاه المثير للقلق في السنوات الأخيرة الذي يعاني فيه السكان المنحدرون من أصل أفريقي الذين يسافرون إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان الخاصة بهم، حيث يفقد الآلاف حياتهم. وبالإضافة إلى ذلك، شهدنا في أوائل هذا العام زيادة في عدد اللاجئين من أوكرانيا بسبب الحرب. ولاحظنا، بقلق بالغ، تقارير موثوقة عن المعاملة التمييزية والعنصرية للاجئين المنحدرين من أصل أفريقي الفارين من أوكرانيا بحثا عن الأمان في أوروبا. ونشكر الوكالات والأشخاص ذوي النوايا الحسنة الذين هبوا لإنقاذهم. ونوصي بشدة بأن تسعى جميع الدول، اعترافا منها بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني واتفاقيات اللاجئين، بشكل منهجي إلى تطهير نظمها لمراقبة اللاجئين والهجرة من التمييز العنصري والنزعة العرقية.

رابعا، تتمثل الطريقة الأكثر فعالية واستدامة للتعامل مع مشكلة اللاجئين في معالجة أسبابها الجذرية. وتشمل هذه العوامل تغير المناخ والتشريد القسري، مما يؤدي إلى الهجرة غير المنظمة والاتجار. وبدون الاستثمار الحازم في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، فإن الاتجاهات سوف تزداد سوءا. وستتيح الدورة السابعة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ فرصة للسير على الطريق الصحيح من جانب البلدان المتقدمة النمو بالوفاء بالتزاماتها السابقة وعدم السعي إلى عرقلة المسار الإنمائي لبلدان الجنوب العالمي في اعتقاد خاطئ بأن ذلك حل لتغير المناخ.

وفي الختام، أكرر التأكيد على حتمية دعم المجتمع الدولي للاجئين والبلدان المضيفة وبلدان المنشأ وجميع أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة في حماية اللاجئين ومساعدتهم وعودتهم في نهاية المطاف إلى بلدانهم الأصلية. وستواصل كينيا العمل عن كثب مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في هذا الصدد.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر غابون على رئاستها الممتازة الشهر الماضي. وفي حين ظننت أنكم سجلتم رقماً قياسياً، سيدي الرئيس، أفهم أنكم لم تفعلوا ذلك. ولكنه بدا وكأنه رقم قياسي، ونحن نقدّر حقاً روح استيعاب الجميع التي جلبتها غابون إلى مجلس الأمن. وندرك أننا أبقيناك مشغولاً، لكنك واجهت التحدي.

وأود أيضاً أن أرحّب برئاسة غانا لهذا الشهر – فهي تبدأ اليوم بموضوع هام.

وأشكر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين السيد غراندي على إحاطته. وإنني أقدر تركيزه على أزمات اللاجئين المتزايدة والاحتياجات التي قدمها لنا اليوم.

وفي ذلك الصدد، تأمل الولايات المتحدة وأيرلندا في أن يؤيد أعضاء المجلس اقتراحاً قدّمناه لإنشاء حيّز مقتطع معياري للجهات الفاعلة الخاضعة لنظم الجزاءات بحيث تستفيد منه كيانات مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وبالنسبة للولايات المتحدة، فإن دعمها للعمل الإنساني للمفوضية وشركائها لا يتزعزع. ولا تزال الولايات المتحدة تفخر بأنها الجهة المانحة الرئيسية في العالم للمفوضية، وندعو الدول الأعضاء الزميلة إلى زيادة تمويلها في هذا الوقت الذي تمس فيه الحاجة. وندعو بصفة خاصة البلدان التي لديها سجل في خلق أزمات اللاجئين إلى بذل المزيد. فإذا تسببت في أمر، فيجب أن تدفع ثمنه.

وفي الوقت الحالي، تحتاج المفوضية حقاً إلى مساعدتنا. وقد استمع الأعضاء إلى النداء المقدم من المفوض السامي. وقد نما عدد اللاجئين والنازحين قسراً بشكل كبير هذا العام، من ٩٠ مليوناً إلى أكثر من ١٠٣ ملايين – وأكرر ١٠٣ ملايين.

والسبب الرئيسي بالطبع هو حرب روسيا في أوكرانيا. لقد دفعت روسيا بأكثر من ١٤ مليون شخص ليهجروا منازلهم، كما سمعنا من المفوض السامي هذا الصباح. وقد أدى ذلك إلى تفاقم أزمة الأمن الغذائي العالمية. وعندما نجمع ذلك مع النزاعات المستمرة والأحداث المناخية غير المسبوقة، فلا عجب أن يفرّ المزارعون والأسر من أراضيهم ومنازلهم. إن روسيا تستخدم الشتاء كسلاح. وستصبح هجماتها ضد البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا تهديداً لحياة الشعب الأوكراني، وخاصة خلال أشهر الشتاء الباردة.

وتعمل الولايات المتحدة على ضمان تزويد شركائها في المجال الإنساني بالموارد الكافية لمساعدة الحكومة في جهود الاستعداد لفصل الشتاء. ونشيد بحلفائنا وشركائنا الأوروبيين على سخائهم في استضافة ما يقرب من ٧ ملايين مواطن أوكراني نازح وغيرهم من الفارين من العدوان الروسي. ولكنني أود أيضاً أن أثني على كينيا. لقد شهدنا الالتزام الطويل الأجل الذي قطعته كينيا على نفسها باستضافة اللاجئين. وأعتقد أن العدد يقترب من ٥٠٠ ٠٠٠ – إن لم يكن أكثر – من اللاجئين الموجودين الآن في كينيا. وقد بدأتُ العمل على قضايا اللاجئين في كينيا بصفة منسقة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٩٤، ولا يزال العديد من هؤلاء اللاجئين في كينيا اليوم. لذلك أشكر كينيا مرة أخرى على استضافتها الكبيرة للاجئين.

وفيما يتعلق بأوكرانيا، فإننا ندعم الأوكرانيين في الداخل والخارج. وفي نيسان/أبريل أطلقنا "متحدون من أجل أوكرانيا"، وهي عملية للأوكرانيين وأقاربهم المباشرين للحصول على سماح إنساني مشروط في الولايات المتحدة. ومن خلال ذلك البرنامج وغيره من المسارات القانونية، وفرت الولايات المتحدة ملجأ لأكثر من ٠٠٠ ١٩٠ أوكراني.

وقبل بضعة أشهر، كان لي شرف التحدث إلى بعضهم في شيكاغو. قابلت امرأة وابنها المراهق كانا قد فرا من خاركيف. وتحدثا بتفاصيل مروعة عن الاختباء في قبو شقتهما أثناء القصف، والكفاح من أجل العثور على الطعام والمخاوف بشأن نجاة أقاربهما وجيرانهما. لكنهما أخبراني أيضاً أنهما وجدا الأمل منذ وصولهما إلى الولايات المتحدة. لقد تم الترحيب بهما بحرارة في مجتمعهما الجديد، وهما ممتنان لجميع الأصدقاء والمعارف والمنظمات على مساعدتهما على الاستقرار والبدء في التعافي.

في جميع أنحاء العالم، يستحق اللاجئون نفس الحب والاهتمام والرعاية والدعم. ففي الصومال، أدى الجفاف غير المسبوق إلى نزوح ما يقرب من مليون شخص هذا العام. ومن المرجّح أن تتفاقم المجاعة ما لم يتدخل المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة. وقد تحركت الولايات المتحدة في وقت مبكر لمعالجة تلك الأزمة، حيث قدمت أكثر من ٨٥٠ مليون دولار هذا العام كمساعدات للصومال في إطار جهودها لمعالجة الجفاف في القرن الأفريقي. وندعو المانحين الآخرين إلى زيادة مساهماتهم أيضاً.

وينبغي لأسرة الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة أن تتصرف الآن وأن تزيد من استجابتها. فلا نريد أن نشعر بأي ندم على هذه الحالة. كما تواجه المجتمعات المحلية المتأثرة بالجفاف والنزاع في إثيوبيا وكينيا الانعدام الكارثي للأمن الغذائي وخيارات مستحيلة للتعامل مع الشحّ. فالآباء يتضورون جوعاً حتى يتمكن أطفالهم من تناول الطعام. وحتى آب/أغسطس، كان هناك ما يقرب من ٥ ملايين طفل يعانون من سوء التغذية الحاد، أكثر من ١,٤ مليون منهم يعانون من سوء التغذية الشديد، في إثيوبيا وكينيا والصومال.

وقد أدى استئناف العنف مؤخراً في شمال إثيوبيا إلى تفاقم واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم. واضطر العاملون في المجال الإنساني إلى الانسحاب وتعليق عملياتهم وأبلغوا عن نقص حاد في النقود والوقود وسلع الإغاثة الأساسية لأكثر من ٩ ملايين إثيوبي محتاج. وقد استُنفدت إمدادات الأغذية العلاجية الجاهزة للاستعمال تماماً، مما يترك الأطفال الأكثر ضعفاً يعانون من أشد أشكال سوء التغذية من دون حبل النجاة ذاك. قدمت الولايات المتحدة أكثر من ٦٨٨ مليون دولار لدعم الاستجابة الإنسانية لشمال إثيوبيا خلال السنة المالية الماضية. لكن الاحتياجات شديدة ولا تزال تزداد.

وفي شأن المحنة المفرطة للشعب السوري، نحن ممتنون لتركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر لاستمرارها في توفير ملاذ آمن لما يقرب من ٦ ملايين لاجئ من سورية. وتهولنا التقارير الموثوقة التي تفيد بأن اللاجئين العائدين إلى سورية يواجهون التعذيب والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري. والحقيقة هي أن الظروف داخل سورية ليست آمنة لعودة اللاجئين على نطاق واسع.

ونحثّ المجتمع الدولي على الانضمام إلينا في الحفاظ على الدعم للسوريين والمجتمعات التي تستضيفهم. ونحثّ المجلس أيضاً على تنحية السياسة جانباً، كما سمعنا من المفوض السامي، والقيام بالعمل الصائب بتمديد ولاية الأمم المتحدة لتقديم المعونة عبر الحدود في كانون الثاني/يناير، عندما تنتهي صلاحيتها. فالاحتياجات الإنسانية في سورية اليوم أكبر من أي وقت مضى. ولا يمكن للأمم المتحدة وشركائها تلبية تلك الاحتياجات دون استمرار الوصول عبر الحدود.

يحتاج اللاجئون والمهاجرون الفنزويليون أيضاً إلى دعمنا المستمر. فقد فرّ ما يقرب من ٦ ملايين فنزويلي إلى أكثر من اثني عشر بلداً في المنطقة. ووافقت كولومبيا، التي تستضيف حالياً أكثر من ٢,٤ مليون لاجئ ومهاجر فنزويلي، على أكثر من ١,٦ مليون طلب للحصول على وضع الحماية المؤقتة. ونشيد بكولومبيا وغيرها من بلدان المنطقة على قيامها بدورها. ومن جانبنا، قدمنا ما يقرب من ٢,٧ بليون دولار من المساعدات للأزمة الإقليمية الفنزويلية في السنوات الخمس الماضية، وسنواصل أخذ القضية على محمل الجد.

وفي حين أن كل حالة من هذه الحالات في جميع أنحاء العالم فريدة من نوعها، إلا أنها تشترك جميعاً في مواضيع مشتركة. فالجوع والنزاع والمناخ تؤدي إلى نزوح الأشخاص الضعفاء أصلاً. وتحقيقاً لهذه الغاية، نرحّب بالمبادرة الجديدة الطموحة للمفوضية لتحسين المساءلة للأفراد والمجتمعات المحلية المتضررة من الأزمات. وهي تشدد عن حق على الحاجة إلى توسيع نطاق نهج المساءلة الناجحة والمبتكرة، ولا سيما الأدوات الرقمية الجديدة لتعزيز ردود فعل المجتمع. وتتطلع الولايات المتحدة إلى نجاح المبادرة ومعرفة المزيد عن الكيفية التي يمكن بها للدول أن تدعمها.

وفي غضون ذلك، نحن ملتزمون برؤية الاتفاق العالمي من أجل الهجرة. ونحن ملتزمون أيضاً بمساعدة اللاجئين في كل مكان، لأن اللاجئين هم تعريفٌ للشجاعة. إنهم استثنائيون ويستحقون دعمنا الذي لا ينضب.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أولا أن أهنئ غابون والوفد الغابوني على رئاستهما الناجحة جدا للمجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر، متمنيا لغانا حظا موفقا في تشرين الثاني/نوفمبر.

وأشكر السيد غراندي على إحاطته اليوم، وقبل كل شيء على عمله الرائع على رأس مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. لقد ذكرنا ببلوغنا هذا العام الرقم القياسي المؤسف المتمثل في تشريد ١٠٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم. وأسباب ذلك التشريد متعددة ومتنوعة، إذ تشمل ازدياد عدد النزاعات وتزايد انعدام الأمن

الغذائي وسوء التغذية في العالم، وتغير المناخ. كما تعاني النساء والفتيات المشردات أيضا من تحديات محددة نحتاج إلى التصدي لها، بما في ذلك الحصول على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية والتعرض على نحو أكبر لخطر العنف الجنسي. وفي هذا السياق من الأزمة، تزداد ولاية المفوضية أهمية أكثر من أي وقت مضى. ولذلكأثني على العمل الرائع الذي يقوم به جميع موظفي المفوضية وعلى شجاعتهم وتفانيهم.

منذ بداية العدوان الروسي غير القانوني على أوكرانيا، شهدت أوروبا أكبر حالة نزوح للناس في العالم منذ الحرب العالمية الثانية، بوجود ٧,٥ مليون لاجئ و ٦,٥ مليون مشرد داخليا. ولا تدخر فرنسا جهدا في الاستجابة لتلك المأساة. فقد تعهدنا بتقديم ٢٠٠ مليون يورو من المساعدات الإنسانية، ونستضيف أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ أوكراني، ونوفر التعليم لأكثر من ٢٠ ٠٠٠ طفل فروا من الحرب. وستواصل فرنسا دعم عمل المفوضية لدعم ملايين الأوكرانيين المشردين، خاصة عندما يتعلق الأمر بحمايتهم من آثار الحرب والشتاء البارد.

إن دعم أوكرانيا لا يقلل بأي حال من الأحوال من اهتمامنا بالأزمات الإنسانية الأخرى. فقد استعدت فرنسا بشكل كامل من أجل الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية الأخرى، ولا سيما في منطقة الساحل والشرق الأوسط. واعتبارا من عام ٢٠٢١، ضاعفنا مساهماتنا الطوعية للمفوضية وأصبحنا الآن ثامن أكبر المانحين لها. وبالمثل، تتحمل فرنسا نصيبها من المسؤولية بإعادة توطين اللاجئين على أراضيها والترحيب بالأشخاص المحتاجين إلى الحماية. ومن واجبنا تقديم المساعدة للأشخاص الذين أجبروا على العيش في المنفى. ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا لمساعدة البلدان التي تقف في الخطوط الأمامية للنزوح الواسع النطاق. ولن ننجح في تحسين رعاية اللاجئين والمشردين إلا من خلال اتباع نهج قائم على التضامن. وفي هذا السياق، تفرض التهديدات التي يتعرض لها الأمن الغذائي والتغذية أيضا واجب التضامن. وفرنسا مستعدة للقيام بذلك من خلال مبادرة بعثة القدرة على الصمود في مجال الأغذية والزراعة، وعملية إنقاذ المحاصيل، وممرات التضامن الأوروبية. كما سنشارك في رعاية المنتدى العالمي المقبل للاجئين في أواخر عام ٢٠٢٣، والذي من شأنه تحسين تعاوننا في استقبال اللاجئين وتعزيز أنظمة اللجوء في جميع أنحاء العالم.

وأخيرا، لن نقدم تنازلات بشأن المبادئ الأساسية المتعلقة بعودة اللاجئين. إن النظام في سورية يقوم بفرز اللاجئين العائدين بشكل انتقائي وبالتالي يواصل سياسة الهندسة الديموغرافية لديه بوسائل بديلة، وهو أمر يعمل عليه بعناية منذ بدء النزاع. ولهذا السبب لا بد لي من أن أؤكد مجددا أن شروط العودة الكريمة والآمنة والطوعية لم تستوف بعد، وأن النظام وحده يستطيع أن يذلل العقبات التي تحول دون تلك العودة. ومن الضروري أن تتمكن المفوضية من ضمان الرصد الفعال للاجئين السوريين العائدين، فضلا عن ظروف عودتهم.

وختاما، ينبغي للمجلس أن يقوم بتهيئة الظروف للتوصل لتسوية دائمة للأزمات بغية معالجة الأسباب الجذرية لتشريد السكان.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئة غابون على رئاستها الممتازة خلال الشهر الماضي. كما نتمنى لوفدكم، سيدي الرئيس، كل التوفيق في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، ونود أن نؤكد لكم التعاون الكامل من جانب الوفد البرازيلي. وتود البرازيل كذلك أن تشكر المفوض السامي لشؤون اللاجئين على بيانه. وتفخر البرازيل بشراكتها مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، التي تشمل الشراكة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. إن الاستجابة الإنسانية وتعزيز حقوق الإنسان من بين الأولويات السبع التي حددتها البرازيل لفترة عضويتها في مجلس الأمن.

في سنة اتسمت بالنزاعات وزيادة انعدام الأمن الغذائي، من المثير للقلق أن نلاحظ ارتفاع عدد الأشخاص الذين شردوا قسرا إلى أكثر من ١٠٠ مليون شخص، ناهيك عن أولئك الذين يعتبرون عديمي الجنسية أو من لا يحملون جنسية محددة. ونظرا للنقص في الإبلاغ، ربما تكون هذه الأرقام أعلى بكثير. وينبغي أن يكون ذلك وحده بمثابة جرس إنذار لاتخاذ إجراءات أقوى لتعزيز السلام ومعالجة جميع أسباب التشريد القسري. وإن الآثار الاجتماعية والاقتصادية المستمرة لمرض

فيروس كورونا تجعل من الملح اعتماد استجابات بعيدة المدى على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، حيث لا يزال للجائحة آثار مدمرة على اللاجئين وغيرهم من الفئات الضعيفة.

إن التعاون والتضامن أمران أساسيان للاستجابات الإنسانية المستدامة والشاملة، ومبدأ المسؤولية المشتركة يكمن في صميم هذه الاستجابات. ونفهم أيضا أنه عندما يتعلق الأمر بأسباب التماس الناس للجوء، يجب أن ينظر المجتمع الدولي إلى الدوافع المتداخلة التي غالبا ما تكون نتيجة لعوامل هيكلية متعددة وليس لاتجاه واحد فقط. وبينما نتفق على أن آثار تغير المناخ تؤدي إلى تفاقم جميع حالات الطوارئ الإنسانية، فإننا نفهم أنه ينبغي إدماجها في المناقشات الإنسانية بطريقة لا تطغى على أهمية إعطاء الأولوية للحلول السياسية للنزاعات المعاصرة، التي لا تزال تشكل الدوافع الرئيسية للتشرد. كما نشدد على الحاجة الملحة لتوفير التمويل المناخي ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات للبلدان المحتاجة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

وتمنح البرازيل الحماية من خلال سياسة التأشيرات لأغراض إنسانية للأشخاص المتضررين من النزاعات في أفغانستان وأوكرانيا – وهي سياسة يستفيد منها أيضا الهايتيون والأشخاص المتضررون من النزاع في سورية. وتعرب البرازيل عن امتنانها بشكل خاص للدعم الذي قدمته المفوضية السامية إلى أوبراتشاو أكوليدا، أو عملية الترحيب، وهي فرقة عمل حكومية متعددة القطاعات مكلفة بإدماج الفنزويليين واستقبالهم وإعادة توطينهم طوعا على حدودنا الشمالية. ومنذ عام ٢٠١٨، تلقى ما يقرب من ٠٠٠ ٨٠٠ مهاجر ولاجئ وطالب لجوء فنزويلي نوعا من المساعدة من خلال العملية. وعند الوصول، يولى اهتمام خاص للسكان الأصليين والمسنين والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة. ويتمتع ما يقرب من ٠٠٠ ٤٠٠ فنزويلي قرروا البقاء في البرازيل بإمكانية الوصول الكامل إلى جميع الخدمات العامة وسوق العمل والاستحقاقات الاجتماعية على قدم المساواة مع مواطنينا. ويحدوني الأمل في أن تتاح لأعضاء المجلس فرصة زيارة معرضنا عن عملية الترحيب الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في الأسابيع الأخيرة.

وينبغي لجميع أطراف النزاع المسلح أن تيسر المرور الآمن ودون عوائق لأعمال الإغاثة الإنسانية والمحايدة التي تنفذ دون تمييز مجحف، تمشيا مع القانون الدولي الإنساني. ومما يبعث على القلق أن بعض أطراف النزاعات فرضت تدابير بيروقراطية لعرقلة العمليات الإنسانية.

وتقع على عاتق المجلس مسؤولية كبيرة عن ضمان حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، كما يتضح من اعتماده قرارين هامين اتخذا في العام الماضي: القرار ٢٥٧٣ (٢٠٢١)، بشأن الأشياء التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين في النزاعات المسلحة، والقرار ٢٦٠١ (٢٠٢١)، بشأن حماية المدارس والتعليم في النزاعات المسلحة.

ومع ذلك، فإن تعزيز ذلك الهيكل لم يكن كافيا لخفض الخسائر الفادحة في صفوف المدنيين في النزاعات المسلحة. والتحديات الراهنة معروفة جيدا وتشمل الأعمال العدائية ضد العاملين في مجال الشؤون الطبية وتقديم المساعدة الإنسانية وزيادة أوجه الضعف التي تواجهها النساء والأطفال واللاجئون والمشردون داخليا والأشخاص ذوو الإعاقة، والحلقة المفرغة للنزاع المسلح والجوع.

ومن بين التحديات المستمرة التي يواجهها المجلس، اسمحوا لي أن أتناول تحديا على وجه الخصوص: التقارير المتعلقة بالعواقب غير المقصودة لجزاءات الأمم المتحدة على المساعدة الإنسانية. تشجع البرازيل المجلس على مواصلة عمله الرامي لتعديل إطار الجزاءات من أجل تقليص معاناة السكان المدنيين بشكل فعال. ويمكن أن تكون الجزاءات مشروعة وفعالة عندما تتُخذ على نحو متعدد الأطراف، وتكون محددة الأهداف استراتيجيا، ومصممة بحيث يكون لها أدنى أثر ممكن على السكان المدنيين.

ومع ذلك، فمثل العديد من التدابير القسرية، سيكون لها عواقب غير مقصودة، ولكن يجب دائما الحفاظ على الحيز الإنساني. ولهذا السبب نرحب بالمبادرة التي تقودها الولايات المتحدة وأيرلندا ونشجع المجلس بقوة على الاتفاق على استثناءات إنسانية فعالة وشاملة تشمل جميع نظم جزاءات الأمم المتحدة.

ومع المضي قدما في الأعمال التحضيرية لعقد المنتدى العالمي للاجئين المقبل، ينبغي للمفوض السامي أن يضع في اعتباره أنه يجب علينا أن نوحد جهودنا للتعجيل بعمليات التنفيذ التي تعكس مبدأ المسؤوليات المشتركة بوصفها المحور الرئيسي لاستجابة منسقة وموحدة بشكل متزايد. ولا تزال البرازيل ملتزمة التزاما كاملا بالإسهام في ذلك الجهد.

وفي الختام، أود أن أطرح على المفوض السامي سؤالين. وسؤالي الأول، في سياق ما تردد عن التسييس المتزايد لموضوع المساعدة الإنسانية، هو: ما هي التحديات الرئيسية في ذلك الصدد التي تواجه العاملين في الميدان، وكيف يمكن للمجلس أن يساعد عملهم على نحو أفضل؟ ثانيا، أود أن أكرر ملاحظات زميلي ممثل كينيا بشأن تحويل الأموال المخصصة لمواجهة تغير المناخ وأن أتابع أيضا الإحاطة التي قدمها المفوض السامي: كيف يمكن لمفوضيته أن تساعد على التعجيل بنقل الموارد من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية بغية مكافحة تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود؟

السيد غالاغر (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشارك الآخرين في الإشادة بغابون على رئاستها لمجلس الأمن في الشهر الماضي – وهي الآن تجد نفسها في أكثر المقاعد راحة في القاعة. وأود أيضا أن أتمنى لكم، سيدي الرئيس، كل التوفيق في الشهر المقبل.

وأود أن أشكر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على تقديمه مرة أخرى إحاطة واقعية. ولكن تفاني فريقه وموظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تخفيف معاناة اللاجئين يعطينا الأمل. إنه يدل على إرادتنا الجماعية لمعالجة النزوح، حتى لو فشلنا في إظهار إرادة متساوية لمعالجة الأسباب الجذرية.

وكما قال المفوض السامي، فإن الجوع والأحداث المناخية والأزمة الاقتصادية كلها عوامل تؤدي إلى النزوح، ولكن كما أخبر اللجنة التنفيذية في جنيف الشهر الماضي، فإنالنزاع لا يزال أكبر محرك للنزوح القسري. ولذلك، أعتقد أننا حول هذه الطاولة بحاجة إلى أن نكون صريحين وواضحين. إن المفوض السامي يقوم بعمله – نحن لا نقوم بعملنا. ونحن في مجلس الأمن نخفق في الوفاء بولايتنا لمنع نشوب النزاعات وحلها، والنتيجة هي التشريد القسري وما يتصل به من معاناة للملايين.

والأرقام غنية عن البيان. لقد سمعنا اليوم أن أكثر من ١٠٠ مليون شخص مشردون: ففي ميانمار، هناك ١,٣ مليون شخص نازحون داخليا ومليون لاجئ من الروهينغا خارج البلد، وفي فنزويلا، أُجبر أكثر من ٧ ملايين شخص على الفرار من الجوع والعنف والحرمان، وفي إثيوبيا، نزح ٤,٢ مليون شخص، كثير منهم نتيجة للنزاع الدائر في الجزء الشمالي من البلد، وفي أفغانستان، فر ٧ ملايين شخص، كثير منهم من عنف طالبان وقمعها. وفي سورية، أُجبر ٦,٦ مليون لاجئ على الفرار من النزاع، مع نزوح ما يقرب من ٧ ملايين شخص آخرين داخليا ويحتاجون إلى مساعدات إنسانية عاجلة. وكل حالة من تلك الحالات المدرجة في جدول أعمالنا – أو التي ينبغي أن تكون على جدول أعمالنا – تمثل فشلا في منع نشوب النزاعات أو معالجتها.

والأسوأ من ذلك، أنه قبل تسعة أشهر، اختارت إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة – وهي عضو في المجلس – شن حرب على دولة أخرى. وأدت الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا إلى أكبر نزوح للناس في القارة الأوروبية منذ الحرب العالمية الثانية. كما أدت إلى تسريع أزمة انعدام الأمن الغذائي العالمية، وزيادة دفع الناس إلى النزوح والمعاناة في جميع أنحاء أفريقيا والشرق الأوسط وخارجهما. وهناك الآن حوالي ٦,٢ مليون شخص نازحين داخليا في أوكرانيا و ٧,٧ مليون أوكراني لاجئون.

وقد استقبلت أيرلندا عشرات الآلاف من الأوكرانيين ووفرت المأوى لهم. وبقيامنا بنفس الشيء، شهد الكثيرون منا هنا تدفقات واسعة النطاق من اللاجئين لأول مرة. لقد كانت تجربة مؤلمة وصعبة، ويحدوني الأمل في أن تُترجم إلى تضامن أكبر مع البلدان المستضيفة للاجئين على المدى الطويل وعلى نطاق واسع مثل كينيا، فضلا عن بنغلاديش ولبنان وتركيا وكولومبيا، وأوغندا، وألمانيا، وباكستان.

وكما سمعنا، فإن المناخ المتغير يغير الحسابات للاجئين والمشردين. وقد تكون العودة في المستقبل، التي دائما ما تكون صعبة،

أقرب إلى المستحيل. إن الصلة بين المناخ والنزوح لا يمكن دحضها. وتهدد الأزمات المناخية الأرواح وسبل العيش وتسهم في عدم الاستقرار والنزاع.

وتؤكد أيرلندا أنه من أجل الفهم الكامل لدوافع النزاع وعواقبه مثل التشرد، تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية فهم آثار تغير المناخ على الأمن. ونحن نرى بالفعل الأدلة عبر جدول أعمالنا – وهو أمر مذهل في القرن الأفريقي، حيث يتحمل الملايين العواقب غير المتناسبة للنزاع والجوع وتغير المناخ. وهناك حاجة إلى مزيد من المساعدات الإنسانية للقرن الأفريقي، ولكنها لن تكون كافية. ويجب أن نضاعف اهتمام المجلس بعدم الاستقرار والنزاع والسعي إلى السلام.

ولا يمكننا تلبية احتياجات الملايين من المشردين دون إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. ويجب على أولئك الذين يعرقلون إيصال المساعدات أن يتوقفوا وأن يسهلوا التوصيل الفوري من دون عوائق. ولا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب لأولئك الذين يستهدفون الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني أو يسعون إلى استخدام التجويع كسلاح من أسلحة الحرب. ويجب على المجلس أن يكفل المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني.

لقد أدى عنف العصابات إلى نزوح ٠٠٠ ١١٥ شخص داخليا في هايتي، مما زاد من عدد المشردين بالفعل بسبب الزلزال. ويقوم العديد من الهايتيين برحلات محفوفة بالمخاطر سعيا للحصول على الحماية الممنوحة للاجئين. ولا ينبغي إبعادهم أو إعادتهم. وفي الشهر الماضي، استخدم المجلس إحدى أدواته لإنشاء نظام جديد للجزاءات لهايتي من خلال اعتماد القرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢)، الذي يتضمن استثناء هاما لكفالة عدم إعاقة العمل الحيوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وغيرها من العاملين في المجال الإنساني بسبب الجزاءات. وهذا مبدأ هام لأي نظام جزاءات.

وكما ذكرت ممثلة الولايات المتحدة، فقد عملت لهذا السبب أيرلندا مع الولايات المتحدة لتقديم اقتراح لتعميم الاستثناء الإنساني في جميع نظم الجزاءات – وقد أحطت علما بتعليقات المفوض السامي في هذا الصدد.

وتقع على عاتق المجلس مسؤولية استخدام الأدوات المتاحة له عند الاقتضاء، ولكن يجب أن تكون فعَّالة ومن دون أن تُخلِّف عواقب غير مقصودة على الجهود الإنسانية.

يؤدي المفوض السامي وزملاؤه عملهم. ماذا يمكننا أن نفعل أكثر من ذلك؟ أولا، كما طلب المفوض السامي في بداية جلسة اليوم، يجب أن نفعل الأفضل. ويجب أن نضاعف جهودنا لدعم الحلول السياسية الشاملة التي يمكن أن تنهي العنف، وتمنع التشرد، وتيسِّر وصول المساعدات الإنسانية، وتُمَكِّن من العودة الآمنة، ويجب أن نفعل ذلك بدون خوف أو محاباة. ثانيا، يجب أن نسمع مباشرة من اللاجئين والمشردين، أي الذين يتحملون العبء الأكبر من تقاعسنا وعجزنا؛ أولئك الذين طلب منا المفوض السامي أن ننظر في أعينهم عندما ننظر في هذه المسألة. ويجب علينا أيضا أن نفي بولايتنا وأن ننهي الصراعات المستمرة التي تؤدي إلى التشرد في البلدان والمناطق المدرجة في جدول أعمالنا.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم أيرلندا الثابت للمفوض السامي والمفوضية. ومن الجدير بالذكر أن تمويل أيرلندا للمفوضية مستمر في النمو، وتمويلنا الأساسي عند أعلى مستوياته على الإطلاق. وسنواصل الدفاع عن أولئك الذين يلتمسون المأوى بوصفهم لاجئين ومشردين داخليا، وسنعمل مع المفوض السامي لتوفير الدعم الإنساني. ونحن نعلم أن عمله سيكون أسهل بكثير إذا قمنا نحن أعضاء المجلس بعمل أفضل.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): يسرني أن أراكم تديرون أعمالنا، يا سيادة الرئيس. وأود أن أهنئ غانا على توليها رئاسة مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر، وأتمنى لكم كل النجاح، وأتعهد بدعمنا الأخوي لكم. وأشكر المفوض السامي فيليبو غراندي على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

إن محنة اللاجئين والعائدين والمشردين في العالم مقلقة للغاية. أعلنت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن ٤٢ حالة طوارئ جديدة في ٣٠ دولة منذ عام ٢٠٢١ وأفادت بأن ما يقرب من ١٠٠ مليون شخص نازحون حاليا في جميع أنحاء العالم. أضافت الحرب في أوكرانيا الملايين إلى أعداد النازحين – حوالي ٨ ملايين في أوكرانيا وأكثر من ٥,٢ مليون لاجئ منهم في جميع أنحاء أوروبا. وفي كل عام، تبلغ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن زيادة في التشريد القسري.

وكما قال السيد غراندي من فوره، فإن تغير المناخ سبب النزوح بشكل متزايد في عدد من مناطق العالم، ولا سيما منطقة الساحل والقرن الأفريقي. وفقا للصليب الأحمر، بحلول عام ٢٠٥٠، قد يحتاج ٢٠٠ مليون شخص إلى مساعدة إنسانية دولية كل عام بسبب آثار تغير المناخ، بما في ذلك تأثيره الاجتماعي والاقتصادي.

إن المجتمع الدولي لا يفعل ما يكفي لتقاسم تكاليف الحماية الدولية لملتمسي اللجوء. إذ لا يمكن تحمل العدد غير المسبوق من الأشخاص الذين نزحوا قسرا. إذ أن تمويل العمل الإنساني في جميع أنحاء العالم لا يكفي لمواجهة التحديات المختلفة التي يواجهها المجتمع الدولي، مثل انعدام الأمن الغذائي، والأوبئة، والحصول على مياه الشرب، وسلامة النساء، وخاصة في مخيمات اللاجئين، وحصول الشباب على التعليم. ويجب أن نبدأ تعاونا حقيقيا لضمان تقاسم هذه المسؤوليات بالتساوي من دون مزيد من التأخير. إنه واجب يمليه علينا ضميرنا الجماعي وأولوية مطلقة.

لقد أعطت الحرب في أوكرانيا أهمية وصلاحية جديدتين للمبادئ الرئيسية للاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين، وتحديدا الحق في طلب اللجوء بموجب القانون الدولي وحظر إعادة اللاجئين إلى الاضطهاد والخطر. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن نشيد بالبلدان المجاورة لأوكرانيا على جهودها الرائعة لإظهار تضامنها من خلال استقبالها من دون تردد أغلبية ملتمسي اللجوء الفارين من الحرب. ومما يؤسف له أن العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم تحتفظ بسياسات مصممة لردع طلبات اللجوء. وهذه السياسات التقييدية والقصيرة النظر تجبر النساء والرجال والأطفال على القيام برحلات محفوفة بالمخاطر برا أو بحرا، وتجعلهم يجازفون بحياتهم، وهذا يغذي تجارة مربحة للمهربين الضالعين في الاتجار بالبشر. إن فحشاء هذه السياسات الرامية إلى ردع المعوزين ساعد إلى حد كبير على جعل البحر الأبيض المتوسط مقبرة شاسعة للعار على النفوس المضطربة للشباب الأفارقة الذين قتلوا بسبب اللامبالاة الجسيمة.

إن العالم في قبضة أزمة تضامن تستدعي استجابة دولية لمحنة أولئك الذين يجدون أنفسهم في المنفى أو في مخيمات اللاجئين. ويجب أن نكثف استجابتنا العاجلة على الجبهات السياسية، والأمنية، والمالية، واللوجستية، والإنسانية. وينبغي ألا تستند استجابتنا إلى حوادث جغرافية. بل يجب علينا أن نتشاطر بصدق المسؤولية عن حماية الأشخاص الذين فروا من ديارهم ملتمسين الأمان. ويجب أن نتفق على نظام عادل ويمكن التنبؤ به وقادر على توفير الحماية للذين أجبروا على ترك كل شيء وراءهم بسبب العنف والاضطهاد.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا وأشدد على أن الحق في اللجوء أكثر حقوق الإنسان رمزية. ولذلك فإن استقبال ملتمسي اللجوء وحمايتهم يُرقى إلى مستوى احترام حقوق الإنسان. إن رفض استقبال طالبي اللجوء أو حتى التمييز ضدهم يُرقى إلى مستوى انتهاك حقوق الإنسان. واسمحوا لي أن أقول ذلك مرة أخرى. إن رفض استقبال طالبي اللجوء أو حتى التمييز ضدهم يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان. ونكرر تأكيد دعمنا للمفوض السامي غراندي على جهوده الدؤوبة على الصعيد العملي.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نهنئ غانا على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر ونشكر غابون على رئاستها الناجحة في تشرين الأول/أكتوبر. ونرحب بالسيد فيليبو غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ونشكره على إحاطته.

إن مساعدة اللاجئين عنصر أساسي في الجهود الشاملة الرامية إلى صون السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. وتواصل

روسيا اتخاذ تدابير للحفاظ على معايير عالية ومواصلة تطوير آليات لتقديم المساعدة إلى الأشخاص الذين يلتمسون الحماية، وفقا لالتزاماتها القانونية الدولية وأهداف الميثاق العالمي بشأن اللاجئين. ونعتقد أن في غاية الأهمية أن نعمل على تحسين تعاوننا مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بوصفها الهيئة الدولية الرئيسية لمعالجة القضايا المتعلقة بالهجرة القسرية. ونرى أن عمل المفوضية يكتسي أهمية خاصة في الأزمات الإنسانية الكبرى ونعتبره جزءا حاسما من التدابير الشاملة لحل هذه الأزمات.

لا يزال اتساع الرقعة الجغرافية للصراعات والفقر وعدم المساواة الاقتصادية يجبر الناس على الخروج من بلدانهم الأصلية. بيد أن أسباب هذه المشاكل كثيرا ما تكمن في السياسات غير المسؤولة للدول الغربية، التي تذوقت طعم فرض إملاءاتها وإجراء التجارب الجيوسياسية على البلدان الأضعف. لقد نهبت تلك الدول موارد الدول الأفريقية، وخنقت استقلالها الاقتصادي، ودمرت دولة ليبيا بالقوة العسكرية، واحتلت جزءا من سوريا، وتركت أفغانستان لمصيرها، بينما استولت على أصولها الوطنية أو سرقتها بالفعل. كل تلك البلدان والمناطق بؤر للهجرة الجماعية.

نود أن نسترعي الانتباه إلى أهمية استمرار الجهود لتيسير العودة الطوعية للاجئين السوريين.

لا تزال مبادرة روسيا لتشجيع العودة الطوعية للسوريين المهجرين قسراُ ذات أهمية. إننا نعتبر ضمان الظروف المواتية لعودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى أماكن إقامتهم الدائمة أولوية مطلقة وخطوة هامة نحو تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في سورية. ندعو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى مواصلة دعم تنفيذ مبادرة العودة الطوعية للاجئين السوريين إلى وطنهم.

وننوه بالجهود التي تبذلها المفوضية لمعالجة مشاكل المشردين داخليا واللاجئين الأوكرانيين. لقد شدد عدد من زملائنا اليوم بصفة خاصة على حالة اللاجئين من أوكرانيا. وكما يعلم أعضاء المجلس، دخلت الأزمة الأوكرانية مرحلتها الساخنة ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى عدم رغبة سلطات كييف، التي شجعها مقدمو مشروع القرار الغربيون، في تنفيذ اتفاقات مينسك. إن القصف المستمر من القوات المسلحة الأوكرانية لمدن دونباس المسالمة لمدة ثماني سنوات قد أدى إلى نزوح جماعي لسكان تلك الأقاليم إلى روسيا. وتسارعت تلك العملية بعد أن كثف نظام كييف فجأة قصفه لدونباس عشية عمليتنا العسكرية الخاصة.

إن أكثر من ٤,٥ مليون شخص، منهم ٦٨٨ ألف طفل، وجدوا ملجأ لهم في روسيا. كل هؤلاء الناس جاءوا إلى بلدنا طواعية، فأنقذوا حياتهم وحياة أحبائهم من نظام كييف. ويبذل الجانب الروسي كل جهد لاستقبال هؤلاء الأفراد وإيوائهم وتزويدهم بالمساعدة الشاملة، بما في ذلك في المجالات المتصلة بالعمالة، وإيداع الأطفال في رياض الأطفال والمؤسسات التعليمية، وتوفير المدفوعات والاستحقاقات الاجتماعية. ويتلقى الأشخاص القادمون من تلك الأقاليم رعاية صحية مجانية وفحوصات طبية وأدوية مجانية. وقد تم تبسيط الإجراءات لحصولهم على وضع قانوني مناسب على أراضي الاتحاد الروسي.

كما يتم منحهم الحق في العمل في الاتحاد الروسي دون الحصول على تصاريح أو أذون عمل ويمكنهم التقدم بطلب للحصول على مساعدة مالية مقطوعة لمرة واحدة ومدفوعات شهرية. ولذلك مكنت آلياتنا للهجرة وآلياتنا الاجتماعية من إيجاد حل كامل للمسائل المتصلة باستقبال المشردين قسرا من جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين ومن أوكرانيا ورفاههم وتيسير زيادة إدماجهم.

ويقوم موظفو مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في موسكو بزيارات منتظمة لمراكز الإقامة المؤقتة للمشردين قسراً في مختلف المناطق الروسية ويلاحظون فعالية جهودنا الرامية إلى ضمان ظروف معيشية كريمة لهؤلاء الأشخاص في بلدي.

وستواصل روسيا من جانبها تقديم الدعم الشامل للمفوضية.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر غابون على عملها في تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وأتمنى لكم، سيدي الرئيس، كل التوفيق في تشرين الثاني نوفمبر.

أشكر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد فيليبو غراندي، على إحاطته اليوم وعلى قيادته.

من المحزن أن نسمع عن العدد المتزايد من الأشخاص الفارين من ديارهم بسبب النزاعات والعنف وانعدام الأمن الغذائي والتمييز وعدم المساواة والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والفقر وتغير المناخ، على النحو الذي ذكره المفوض السامي بالتفصيل.

وكما سمعنا، أثرت الحرب في أوكرانيا وحدها على أكثر من ١٤ مليون شخص. فبعد أكثر من ثمانية أشهر من النزاع، النزوح مستمر والأرواح والبنية التحتية المدنية يتم العصف بها. لقد أخذت الحرب الروسية في أوكرانيا الاستجابات لحالات الطوارئ إلى مستويات جديدة وهي أكبر وأسرع أزمة نزوح تنشأ في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية.

إن الاستجابة لحالات الطوارئ الجديدة وتمويلها، كما هو الحال في أوكرانيا، تتعين معالجتها بالإضافة إلى الحالات الأخرى وليس بدلا منها. فينبغي ألا ننسى ملايين اللاجئين والنازحين السوريين، وهم تقريبا نفس العدد مثل الأوكرانيين المشردين. ويشكل الأفغان بالفعل إحدى أكبر أزمات اللاجئين. وينبغي ألا ننسى أيضا ملايين المشردين في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في ميانمار وبوركينا فاسو وإثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والصومال واليمن وأماكن أخرى. ينبغي أن نواصل التركيز على جميع الأزمات والبحث عن حلول من خلال دعم بلدان المنشأ والبلدان المضيفة ومساعدة الناس على إعادة بناء حياتهم إذا اختاروا العودة.

ومن المؤسف أن مجلس الأمن لم يتمكن من منع أزمات التشرد، والحد من المزيد من المخاطر، وصون السلم والأمن. ولهذا السبب من المهم أن نكون متحدين في إعطاء الإشارات الصحيحة والتغلب على الانقسامات.

ونشيد بجهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في زيادة الاستجابات لاحتياجات الحماية المتزايدة للمشردين واللاجئين وضمان الحماية الدولية من خلال الاستجابة الإنسانية والإجراءات الاستراتيجية.

وتشيد ألبانيا بالبلدان المضيفة للاجئين في جميع أنحاء العالم التي ترحب بملايين الأشخاص وتواصل إظهار التضامن وتقديم المساعدة والخدمات لهم. وقد فعلنا ذات الشيء أيضا مع الأفغان الفارين من اضطهاد طالبان.

وفي هذا السياق، من المهم أن نسمع أصوات اللاجئين ووكالات الأمم المتحدة وشركاء العمل الإنساني؛ وأن ننفذ مبادئ الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين والأدوات القانونية والسياسية المتاحة للحماية الدولية الفعالة؛ وأن ندعم ونمول عمل وكالات الأمم المتحدة وشركاء العمل الإنساني؛ وأن نعزز وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين، بمن فيهم المشردون والعائدون، فضلا عن الإنعاش المبكر، عملا بقرارات مجلس الأمن. وتؤيد ألبانيا جهود المفوضية في هذا الصدد.

في الختام، نؤيد تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين بغية ضمان اتباع نهج يشمل المجتمع بأسره، تضامنا مع اللاجئين والبلدان المتضررة، ونؤيد مبادرة الولايات المتحدة وأيرلندا بشأن تعميم استثناء المساعدات الإنسانية في جميع نظم الجزاءات.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): أود بدايةً أن أهنئكم، السيد الرئيس، على ترؤسكم لمجلس الأمن هذا الشهر، ونؤكد على دعمنا الكامل لكم في إدارة أعماله. وأشكر غابون على رئاستها الناجحة والمثمرة الشهر الماضي، والشكر موصول لك سيد غراندي على إحاطتِك وعلى العمل الهام الذي تقوم به مع فريقك حول العالم.

يُواجه عالمنا اليوم عدداً كبيراً من التحديات الشائكة، كتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والنزاعات، والتي تُؤدي جميعها إلى النزوح القسري أو تؤثر بشكلٍ مباشر على النازحين. وتزداد هذه الأوضاع تعقيداً في إطار سعينا للتعافي بعد جائحة كوفيد-١٩، وانعدام الاستقرار الاقتصادي، وتزايد الاستقطاب.

وما يزيد الشواغل هو ليس كَمُّ هذه التحديات فحسب، وإنما جسامتها ومدى صعوبة تجاوزها، لا سيما مع وصول أعداد النازحين هذا العام إلى مستوى محزن وغير مسبوق في التاريخ – بلغ مائة مليون

شخص حول العالم، أُجبروا جميعهم على ترك ديارهم بحثاً عن الأمن والأمان، ليواجهوا – وبكل أسف – ظروفاً معيشية صعبة. وبالتالي نشدد على ضرورة أن يحظى جميع اللاجئين وبشكل متساوٍ على الاحتياجات والخدمات الأساسية، كالغذاء والمياه والصحة، مع ضمان توفير الحماية لهم من كافة أشكال العنف، لا سيما العنف والاستغلال الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

وفي سياق متابعتنا وبقلق للعديد من الأوضاع الإنسانية بمختلف سياقاتها المعقدة، ومنها أفغانستان وميانمار وأوكرانيا، تواصل دولة الإمارات إرسال المساعدات الإغاثية للمتضررين حول العالم، بما في ذلك لدعم اللاجئين السوريين ولاجئي الروهينغا، وكذلك النازحين داخلياً في إثيوبيا.

وكما سمعنا اليوم، يعمل مجلس الأمن حاليا على وضع استثناءات إنسانية في أنظمة العقوبات للأمم المتحدة، وقد أيدنا بشدة هذه الجهود بصفتنا عضوا في المجلس. وسنعمل على ترجمتها إلى حقيقة واقعية حتى يتسنى للاجئين وجميع المحتاجين الحصول على المساعدة الإنسانية التي يحتاجونها.

لا شك أن التصدي للأسباب الجذرية للنزوح القسري والعوامل المؤدية له يعد النهج الأمثل لمنع حدوثه في المقام الأول. لذا يجب أن تظل الحلول السياسية والحوار وخفض التصعيد الدعائم التي نستند عليها في جهودنا لإنهاء النزاعات السلمية، فضلا عن كونه أكثر فعالية وأقل تكلفة. يضمن هذا النهج بقاء الأفراد الأكثر عرضة للمخاطر آمنين في منازلهم.

وبالتزامن مع هذه الجهود، نؤمن بأن الفوائد الناجمة عن تحويل التعليم ستساهم في معالجة الأسباب الجذرية للنزوح القسري.

وكما ذكر المفوض السامي، السيد غراندي، خلال مؤتمر قمة ريويرد الذي عُقد في دولة الإمارات عام ٢٠٢١، من المهم بلورة حلول جديدة تضمن حصول النازحين قسرا على التعليم وذلك لتطوير مهاراتهم وتعزيز قدراتهم في بناء مستقبل أفضل لهم وللحد من مخاطر التخلي عنهم.

ولذلك، تحرص دولة الإمارات على الاستثمار في وسائل التعليم المبتكرة، مثل إطلاقها هذا العام المدرسة الرقمية لتدريب المعلمين وتوفير التعليم للأطفال عن بعد، بما في ذلك في عدد من مخيمات اللاجئين في أفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية.

ولكن، وكما نعلم جميعا، يؤدي تغير المناخ إلى زيادة الضغوط الناجمة عن النزوح القسري وقد يرفعها إلى مستويات مقلقة. فوفقا لتوقعات البنك الدولي، قد تصل أعداد النازحين بسبب تغير المناخ إلى ٢١٦ مليون شخص حول العالم بحلول عام ٢٠٥٠، الأمر الذي يحتم وضع استراتيجيات فعالة وقادرة على التكيف مع التغيرات للتخفيف من تداعيات هذه الظاهرة على النزوح القسري، إلا أنني أنوه بأن مدى جدية وفعالية استجابة المجتمع الدولي لهذه القضايا يعتمد على مدى الاهتمام الذي يوليه هذا المجلس لها.

وختاما، ستواصل دولة الإمارات التزامها بحماية اللاجئين والنازحين داخليا، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية للأفراد الأكثر ضعفا، مع التركيز على النساء والأطفال. وسنستمر في العمل عن كثب مع شركائنا الدوليين ومنهم مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): بادئ ذي بدء، أهنئ غانا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأعتقد، السيد الرئيس، أن المجلس سيحقق كل نجاح تحت قيادتكم. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ غابون على ترؤسها للمجلس بنجاح خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

وأشكر السيد غراندي على إحاطته. لقد تغلبت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تحت قيادة المفوض السامي، على العديد من التحديات وقامت بقدر كبير من العمل للتخفيف من محنة اللاجئين في العديد من البلدان والمناطق. وتثني الصين على ذلك وستدعم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وعمل المفوض السامي، كما هو الحال دائما.

ولا تزال الحالة الدولية مضطربة في الوقت الحاضر. فلم تنته جائحة مرض فيروس كورونا بعد وتتقلب أسواق الغذاء والطاقة والأسواق المالية العالمية بوتيرة كبيرة. وكل هذا يؤدي إلى تفاقم حدة مشكلة اللاجئين وتعقيدها في جميع أنحاء العالم.

وقد تجاوز العدد الإجمالي للاجئين والنازحين في جميع أنحاء العالم ١٠٠ مليون للمرة الأولى في عام ٢٠٢٢. وهذا رقم قياسي. ومن دواعي القلق البالغ الاحتياجات الإنسانية المتزايدة لهذه الفئة من الناس والنقص الحاد في التمويل الإنساني لهم وحقيقة أن الوكالات الإنسانية، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قد أجبرت على خفض معايير الإغاثة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل المضي قدما بالروح الإنسانية وتكثيف الجهود لتعبئة الموارد وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف والثنائي والسعي لضمان حماية كل لاجئ.

وقد استضافت البلدان النامية ٨٣ في المائة من اللاجئين في العالم، وينبغي للبلدان المتقدمة أن تفي بجدية بالتزاماتها بتقديم المعونة وأن تساعد على تخفيف الضغط الواقع على البلدان النامية. ومن الضروري الالتزام بمبدأ عدم التسييس في التعامل مع شؤون اللاجئين ووضع حد حازم لاستخدام مركز اللاجئ كغطاء للإرهابيين والمجرمين وحماية مصداقية نظام حماية اللاجئين.

وترتبط النزاعات المسلحة ارتباطا وثيقا بمسألة اللاجئين. وينبغي لمجلس الأمن أن يؤدي دورا نشطا في التخفيف من محنة اللاجئين. ومن الضروري أن يضطلع المجلس على النحو الواجب بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز التسوية السياسية للمسائل الساخنة وتوفير بيئة سلمية لمعالجة مشكلة اللاجئين. ومن الضروري دعم بعثات حفظ السلام في تقديم المساعدة إلى وكالات إنسانية مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تمشيا مع ولاياتها وفي حدود قدراتها. ومن الضروري تعزيز التعاون مع مؤسسات مثل لجنة بناء السلام والنهوض بإعادة البناء بعد انتهاء النزاع بنشاط في المناطق المتأثرة بالنزاعات وتهيئة الظروف المواتية لعودة اللاجئين إلى ديارهم.

إن استعادة السلام والعودة إلى الوطن وإعادة بناء الوطن حلم بسيط لكل لاجئ. غير أن هذا الحلم البسيط بالنسبة للكثيرين أبعد من أن يكون واقعا معاشا. وقد استمر تزايد عدد اللاجئين والمشردين نتيجة للأزمة في أوكرانيا. وسيزيد الشتاء الطويل القادم من تفاقم محنتهم. وتثني الصين على البلدان المجاورة لأوكرانيا في استضافة ملايين اللاجئين وتدعو المجتمع الدولي إلى زيادة المساعدة الإنسانية المقدمة إلى مجموعات اللاجئين ذات الصلة لكفالة إعادة توطينهم على النحو الواجب. والسلام هو الحل الأساسي لمشكلة اللاجئين الأوكرانيين. فينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على تعزيز محادثات السلام حتى تستأنف جميع الأطراف ذات الصلة تلك المحادثات وتنهي القتال في وقت مبكر وتحقق حلا سياسيا مبكرا للأزمة.

لقد استمرت قضية فلسطين لفترة طويلة. وشرد ملايين اللاجئين الفلسطينيين وحرموا من مستقبلهم، مع احتلال منازلهم ودوس حقوقهم وتهديد أمنهم. فيجب على المجتمع الدولي أن يواصل توفير التمويل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وزيادة المساعدة المقدمة للاجئين الفلسطينيين واتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية ووضع حد لمعاناة اللاجئين الفلسطينيين في أقرب وقت ممكن.

لقد أدت الأزمة السورية إلى عبور ما يقرب من ٧ ملايين سوري الحدود ليصبحوا لاجئين. وكان لذلك تأثير كبير على البلدان المجاورة لسورية، بما في ذلك لبنان والأردن. وهذه هي الثمرة المرة للتدخل العسكري الخارجي والتحول الديمقراطي المفروض. فينبغي للمجتمع الدولي أن يفكر مليا في هذا الأمر لتجنب تكرار هذه المآسي. وفي الوقت الحاضر، يكافح لبنان وغيره من البلدان المجاورة لسورية لاستضافة اللاجئين وإعادة توطينهم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل بنشاط تعزيز التسوية السياسية للمسألة السورية وتحسين الوضع الإنساني في جميع أنحاء سورية والتشجيع على العودة المبكرة للاجئين السوريين.

وقد أدت الحرب في أفغانستان إلى نزوح ١١ مليون أفغاني، مع وجود ملايين اللاجئين الأفغان في البلدين المجاورين باكستان وإيران

وحدهما. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحافظ على تعاون بناء مع الإدارة الأفغانية المؤقتة وأن يدعم بنشاط إعادة بناء أفغانستان وتنميتها سلميا وأن يهيئ الظروف لعودة اللاجئين. وفي الوقت نفسه، وبغية تقديم المزيد من المساعدة لأفغانستان، من الملح معالجة أصول البلد المجمدة في الخارج في أقرب وقت ممكن واستخدامها لمساعدة الأفغان على الخروج من محنتهم.

وفيما يتعلق بأولئك الذين دخلوا بنغلاديش من ولاية راخين في ميانمار لتجنب الفوضى، فإننا ندعم ميانمار وبنغلاديش في حل المشكلة من خلال التشاور الودي. وقد تواصلت ميانمار وبنغلاديش عدة مرات، منذ بداية العام، بشأن الإعادة إلى الوطن. وهما تتحركان نحو هدف الإعادة الأولى إلى الوطن في غضون العام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يشيد بهذا ويحث عليه ويدعم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من وكالات الإغاثة الدولية لمواصلة تقديم المساعدة الإنسانية. وستواصل الصين كذلك بذل جهد نشط لتحقيق هذه الغاية.

وأخيرا، أود أن أشدد على أن أفريقيا هي القارة التي تشهد أكثر حالات اللاجئين تركيزا وبروزا. وتقدر الصين تقديرا عاليا ما ظلت تبديه البلدان الأفريقية المضيفة من لطف وتسامح وتضامن ومرونة تجاه اللاجئين على مدى فترة طويلة من الزمن. وتدعو الصين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى مواصلة إعطاء الأولوية لأفريقيا وتعبئة الموارد وتقديم الدعم للبلدان الأفريقية وتقديم يد العون للاجئين الأفارقة في وقت تمس حاجتهم فيه إلى المساعدة.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب أنا أيضا عن تهانينا لغابون على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، وأود أن أعرب عن تهانينا وأطيب تمنياتنا لوفد غانا على رئاسته خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

في البداية، أشكر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد فيليبو غراندي، على إحاطته.

تاريخيا، كان نهج الهند تجاه قضية اللاجئين مدفوعا دائما بمثل الرحمة والتعاطف. وتلك المثل العليا تكمن في مبادئنا الثقافية وإيماننا بأن العالم أسرة واحدة. وما فتئت الهند تستقبل مجموعات السكان التي تواجه الاضطهاد في الأراضي الأجنبية. وعندما واجه الزرادشتيون واليهود الاضطهاد قبل قرون، وجدوا موطنا جاهزا في الهند. والآن، تشكل كلتا الطائفتين جزءا لا يتجزأ من الثقافة التعددية والتراث اللذين تفتخر بهما الهند.

كما استضافت الهند أكثر من ١٠ ملايين لاجئ من بنغلاديش، التي كانت تُعرف آنذاك باسم باكستان الشرقية، عندما استهدفهم إرهاب الإبادة الجماعية. وكانت استجابة الهند الإنسانية لتدفق اللاجئين من بنغلاديش واحدة من أكثر الاستجابات رقيا وتعاطفا في التاريخ المعاصر.

واليوم، لا يزال عدد كبير من اللاجئين يقيمون في الهند. وتُدار برامجنا لمساعدتهم بالكامل من مواردنا الخاصة. ويكفل دستور الهند جميع الحقوق الأساسية لجميع الأشخاص، وليس لمواطنينا فحسب. ولا تزال الهند ملتزمة بتيسير العودة الكريمة والآمنة والمستدامة لهؤلاء الرعايا الأجانب إلى أوطانهم، تمشيا مع القوانين الوطنية للبلد المعني واتفاقنا المتبادل معه.

كما ساعدت الهند اللاجئين الفلسطينيين من خلال الشراكة مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وتواصل الهند دعم دور الأونروا في التنمية البشرية وتقديم الخدمات الإنسانية. وقد زدنا تعهدنا السنوي للوكالة من ١,٢٥ مليون دولار إلى ٥ ملايين دولار في عام ٢٠١٨ وساهمنا بمبلغ ٢٠ مليون دولار على مدى السنوات الأربع الماضية، بما في ذلك ٥ ملايين دولار هذا العام.

في إحاطته اليوم، أطلع المفوض السامي المجلس على آخر المستجدات بشأن أزمة اللاجئين في جميع أنحاء العالم والتحديات المرتبطة بها. ونلاحظ بقلق الزيادة الكبيرة في عدد اللاجئين والمشردين داخليا في إطار ولاية مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. ويبلغ هذا العدد الآن أكثر من ٩٠ مليون شخص. وحجم المشكلة مثير للقلق حقا. وتقدر الهند الجهود التي تبذلها المفوضية في مساعدة اللاجئين في مختلف البلدان.

وفي هذا الصدد، أود أن أقدم الملاحظات الخمس التالية:

أولا، يقع على عاتق الدول المعنية الواجب والمسؤولية الأساسيان عن حماية المشردين داخليا ومساعدتهم. ويجب أن يظل العمل الدولي ضمن حدود مفهوم السيادة، وبالتالي، ينبغي ألا يكون إلا بناء على طلب البلد المعني.

ثانيا، نحن بحاجة إلى التركيز على منع إجبار الناس على مغادرة أوطانهم. وتحقيقا لتلك الغاية، لا يزال منع نشوب النزاعات المسلحة ومكافحة الإرهاب وبناء السلام والحفاظ عليه من خلال تيسير التنمية المستدامة والحوكمة الرشيدة أمرا حاسما. ولا يمكننا أن نجعل الدول تتبع سياسات تؤدي إلى تفاقم النزاعات من ناحية، ثم ترفض معالجة مسألة تدفق اللاجئين من ناحية أخرى.

ثالثا، تشكل قضية اللاجئين تحديا عالميا، ولا يمكن لأي بلد بمفرده أن يحلها. ويجب أن نواصل الترويج لمنظور عالمي يعزز تعاون ومشاركة جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين تمشيا مع القانون الدولي ذي الصلة. وتؤيد الهند الدور المركزي للأمم المتحدة في معالجة مسألة اللاجئين.

رابعا، نعتقد اعتقادا راسخا أنه يجب التمسك بمبادئ الإنسانية والنزاهة والحياد في التعامل مع مسائل اللاجئين. وذلك أمر حاسم الأهمية إذا أردنا أن نحافظ على مصداقية الآلية الدولية لحماية اللاجئين. ويجب أن تظل الدول الأعضاء ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ملتزمة بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأن تتجنب تسييس العمل الإنساني. ونشجع المفوضية أيضا على مواصلة المساعدة في بناء القدرات الوطنية وتعزيزها واستخدامها من أجل الحماية والعمل الإنساني. كما ندرك أهمية العمل مع المستجيبين المحليين من أجل ضمان توطين الحلول وامتلاكهم لزمام العملية.

خامسا، يتأثر اللاجئون أيضا بالتباطؤ الاقتصادي العالمي. ولذلك، أصبحت المعونة الإنسانية أكثر أهمية من أي وقت مضى. وينبغي للدول الأعضاء أن تقدم الخدمات بصورة عادلة وغير تمييزية للاجئين وأن تأخذهم في الاعتبار على النحو الواجب في استراتيجيات الاستجابة الوطنية. وللتعاطف أهمية أساسية في هذا السياق.

في الختام، تظل الهند ملتزمة بتقديم المساعدة الإنسانية الملائمة للاجئين. ونعتقد أيضا أن هذا المسعى الإنساني يجب أن يكون متسقا مع أهداف الرفاه والأمن الوطني. كما نعتقد اعتقادا راسخا أن هناك حاجة إلى العمل الحازم والتضامن وتعددية الأطراف أكثر من أي وقت مضى من أجل معالجة مسألة اللاجئين.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، سيدي الرئيس، أتمنى لكم كل التوفيق خلال فترة رئاستكم، وأكرر تأكيد دعم وفدي. وأود أيضا أن أنوه بالعمل الممتاز الذي قامت به غابون خلال رئاستها في الشهر الماضي.

وأشكر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد فيليبو غراندي، على إحاطته الموثقة والحسنة التوقيت والاستباقية.

حتى الآن في هذا العام، شهدنا زيادة في النزوح القسري في جميع أنحاء العالم. وقد سمعنا جميعا هذا من قبل، فلا توجد منطقة مستثناة من هذه المشكلة. ويساورنا قلق بالغ لأن أكثر من ١٠٣ ملايين شخص أجبروا على الفرار من ديارهم، إما داخل حدود بلدانهم بوصفهم مشردين داخليا، أو إلى الخارج بحثا عن الحماية الدولية.

وكما أوضح المفوض السامي غراندي اليوم، في حين أن السياقات متنوعة، فإن العنف والفقر وغياب الفرص وعدم الاستقرار السياسي وتغير المناخ، كلها تسهم في تفاقم الاتجاهات الحالية.

وكان النزاع في أوكرانيا أحد الدوافع الرئيسية وراء الزيادة العالمية في عدد النازحين هذا العام. وقد اضطر أكثر من ثلث سكان البلد إلى الفرار من ديارهم بسبب الحرب، حيث بحث ٧,٥ مليون أوكراني عن الأمان في بلدان أخرى، ونزح ما يقرب من ٧ ملايين شخص داخليا.

وبالإضافة إلى المشاكل الأخيرة، مثل الحرب في أوكرانيا أو النزاع في شمال إثيوبيا، نشهد أيضا موجات جديدة من النزوح في المناطق التي تعاني من نزاعات مطولة. وقد أجبرت عودة ظهور حركة

٢٣ مارس في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية أو تصاعد نشاط الجماعات المتطرفة في منطقة الساحل مجتمعات محلية بأكملها على الانتقال وأدت إلى تدهور الحالة الإنسانية.

وبالإضافة إلى النزاعات المسلحة، يفرض انعدام الأمن الغذائي والآثار السلبية لتغير المناخ ضغوطا متزايدة على الناس من خلال التأثير على سبل عيشهم، مما يؤدي إلى التنافس على الموارد الشحيحة بشكل متزايد. وهذا هو الحال، على سبيل المثال، في جنوب السودان بسبب الفيضانات وفي الصومال بسبب الجفاف، وهي ظواهر ساهمت في تفاقم العنف القبلي.

ومن الأولويات الاعتراف بأن النساء والفتيات يتأثرن بشكل مختلف وغير متناسب بالنزاع وبمختلف العوامل التي تؤدي إلى النزوح. ويتضح ذلك في حالة أفغانستان، حيث تؤثر التدابير التي تقيد حقوق النساء والفتيات أيضا على قرار محاولة الانتقال إلى مناطق أخرى أو مغادرة البلد.

إن المكسيك مقتنعة بالحاجة إلى وضع تشخيصات تأخذ في الاعتبار تنوع العوامل التي تجبر الناس على التماس اللجوء أو الانتقال داخل بلدانهم. ولكن الفهم الشامل لهذه الظواهر هو وحده الذي سيمكن المجتمع الدولي من إيجاد حلول تقوم على التعاون والتضامن وتضع الاحتياجات المحددة للاجئين والمشردين داخليا في الصميم.

في ذلك الصدد، نسلط الضوء على الجهود الكبيرة التي يبذلها المفوض السامي، ونكرر تأكيد دعمنا له. نكرر أيضا دعوتنا إلى إدراج خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي للاجئين والمشردين تدريجيا، ولكن باستمرار، في الاستجابات الإقليمية والوطنية. وهذا مجال يتطلب مزيدا من الاهتمام

أختتم بياني بإشارة موجزة إلى منطقتنا. في عام ٢٠٢١، تلقت المكسيك ثالث أكبر عدد من الطلبات الجديدة للحصول على مركز لاجئ في العالم، خاصة من أشخاص من أمريكا الوسطى وهايتي وفنزويلا. ووفاء لتقاليدها في هذا الصدد، وبدعم من المفوض السامي وفريقه، تمت الموافقة على ٧٢ في المائة من الطلبات. في المكسيك، أدمجنا الالتزامات بموجب الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين في برامجنا الوطنية، لأننا نعتقد أن الاتفاق أداة رئيسية للتعامل مع أولئك الذين يتقدمون بطلب للحصول على مركز اللاجئ تماشيا مع نهج حقوق الإنسان. يأمل بلدي أن يكون المنتدى العالمي للاجئين، الذي سيعقد في العام المقبل، فرصة طيبة لاستكشاف حلول شاملة تستند إلى التجربة الأخيرة لكفالة حقوق جميع اللاجئين والمشردين داخليا.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم مهامكم في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. أود مرة أخرى أن أشكر زملاءنا من غابون على توجيهنا باقتدار خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

اسمحوا لي أولا أن أشكر بإخلاص المفوض السامي غراندي على إحاطته المهمة جدا إلى مجلس الأمن اليوم وعلى قيادته.

كما سمعنا بوضوح من المفوض السامي، فإن النزاعات المسلحة والعنف والاضطهاد تجبر عددا غير مسبوق من الناس على الفرار والتماس الأمان والحماية. يساورنا قلق بالغ إزاء العدد الكبير من الأطفال والشباب الذين يشردون قسرا، وكثير منهم وحدهم. فهم معرضون لخطر التجنيد في الجماعات المسلحة. ويجب حمايتهم من الاتجار بالبشر والعنف الجنسي والجنساني. ولا بد أن نضمن احترام حقهم في التعليم. إنهم بحاجة إلى بيئة حمائية وأمل في المستقبل.

هناك العديد من الاتجاهات السلبية التي يجب عكسها. ولا يزال النزاع المسلح والاضطهاد هما المحركان الرئيسيان للنزوح. وعبر النزاعات، تقتل الحروب في المناطق الحضرية المدنيين وتصيبهم، وتدمر المنازل والمدارس والمستشفيات، وتحرم الناس من الحصول على الخدمات الأساسية ووسائل البقاء على قيد الحياة. إن حرب روسيا ضد أوكرانيا مثال مروع على ذلك. ثم تتفاقم هذه التحديات بسبب تغير المناخ والتدهور البيئي، اللذين يؤديان في حد ذاتهما أيضا إلى عدم الاستقرار والنزاع والتشرد، كما سمعنا من المفوض السامي خلال الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى الصومال وكينيا.

في الوقت نفسه، يتزايد انعدام الأمن الغذائي أيضا، كنتيجة للنزاع ومحرك له، مما يؤدي إلى مزيد من النزوح ويؤثر على العديد من المجتمعات المضيفة. نرى ذلك في منطقة الساحل والقرن الأفريقي، فضلا عن مناطق أخرى. لا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي في مواجهة هذه التحديات.

أولا، نحن بحاجة إلى إرادة سياسية وقيادة أقوى لمعالجة الأسباب الجذرية ومنع النزاع والتشرد. إن لدى مجلس الأمن ولاية لمنع نشوب النزاعات، ويجب أن ندعم الأمين العام في جهود الوساطة التي يبذلها. ولكن المنع يتعلق أيضا بالحكم الرشيد والتنمية الشاملة والمستدامة وبناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والفقر.

ثانيا، فيما يتعلق بأهمية الحماية، يجب على أطراف النزاع المسلح حماية المدنيين، والحد قدر الإمكان من المخاطر التي تدفع إلى التشرد. يجب أن تكون الحماية أيضا في صميم الاستجابة الإنسانية. ويتطلب ذلك وصول المساعدات الإنسانية بأمان وسرعة ودون عوائق، والوجود المستدام للجهات الفاعلة في المجال الإنساني بمرور الوقت. ويجب على جميع الدول والأطراف الأخرى ذات الصلة أن تبذل قصارى جهدها لحماية المشردين ومساعدتهم والامتثال لقانون اللاجئين وقانون حقوق الإنسان، وعند الاقتضاء، القانون الدولي الإنساني في القيام بذلك.

ثالثا، يجب أن نسعى إلى إيجاد حلول دائمة تعود بالنفع على المشردين والمجتمعات المضيفة لهم. ويتطلب ذلك نهجا تكميلية تربط المساعدة الإنسانية بالتنمية، والعمل المناخي، وبناء السلام، والعمل في مجال حقوق الإنسان. ومشاركة المجتمعات المحلية المتضررة والمشردين أنفسهم والمساءلة أمامهم أمران حاسمان.

تؤيد النرويج الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين بوصفه خريطة طريق لإيجاد حلول شاملة ودائمة لحماية اللاجئين. نرحب ببرنامج عمل الأمين العام بشأن التشرد الداخلي، وبتعيينه مستشارا خاصا. وإلى جانب المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، سيكونون أساسيين في دعم الدول المتضررة في إيجاد حلول دائمة.

يجب على المجتمع العالمي أن يظهر تضامنه مع المشردين والمجتمعات المضيفة لهم من خلال تقاسم الأعباء والمسؤوليات على نطاق أوسع. يتعين علينا إشراك المزيد من البلدان والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص. فالتمويل المرن وغير المخصص أمر أساسي لتلبية الاحتياجات المتغيرة والمتزايدة. ولا يزال دور المفوض السامي وولايته مهمين كما كانا دائما. نكرر تأكيد دعم النرويج القوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أشارك المتكلمين الآخرين في تهنئة غابون على رئاستها الممتازة في تشرين الأول/أكتوبر. وأتمنى لغانا كل التوفيق في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. أشكر المفوض السامي غراندي على إحاطته، وأتقدم بالتهنئة على تمديد الجمعية العامة لولايته مؤخرا.

تشيد المملكة المتحدة بالجهود الدؤوبة التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، فضلا عن الوكالات الإنسانية الأخرى والمنظمات غير الحكومية والدول المضيفة، على كل ما تقوم به لدعم مَن أجبروا على الفرار من ديارهم.

أدى تغير المناخ والنزاعات والتداعيات طويلة الأجل لجائحة مرض فيروس كورونا إلى مستويات مروعة وغير مسبوقة من النزوح، كما سمعنا اليوم. فهناك أكثر من ٣٠٠ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية وأكثر من ١٠٠ مليون نازح قسرا.

مع أخذ ذلك السياق في الاعتبار، فإننا نردد ما أعرب عنه آخرون من جزع إزاء الفظائع التي ارتكبها الرئيس بوتين مؤخرا في أوكرانيا، والتي تزيد إلى حد كبير من عبء الحالات الإنسانية. إن الضربات على أهداف مدنية قبل فصل الشتاء لا تخدم أي غرض آخر سوى نشر الإرهاب. وكما سمعنا من بيانات عديدة هذا الصباح، فإن ذلك العدوان غير المبرر قد شرد بالفعل أكثر من ١٤ مليون

شخص وترك ما يقرب من ١٨ مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية. أنه يسبب أيضا انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم.

والأزمة في أوكرانيا ليست سوى مثال واحد على الحاجة إلى معالجة دوافع النزوح. ويتعين على الأمم المتحدة، بدعم من الدول الأعضاء، أن تركز على إيجاد حلول للأزمات. من إثيوبيا إلى سورية وميانمار، نحن مدينون لملايين اللاجئين والنازحين بإيجاد حلول سياسية عملية وطويلة الأجل للأزمات التي طال أمدها.

علاوة على ذلك، يتعين على المجلس أن يواصل كفالة وفاء الجهات الفاعلة في الميدان بمسؤولياتها. وهذا يعني الالتزام بالقانون الدولي الإنساني، وكفالة أن تكون عودة اللاجئين طوعية وآمنة وكريمة، والسماح للعاملين في المجال الإنساني بأداء عملهم بأمان دون عوائق.

وفي هذا السياق، تؤيد المملكة المتحدة مبادرة الولايات المتحدة وأيرلندا لتأمين إعفاء أفقي من الجزاءات للعاملين في المجال الإنساني.

وأخيرا، فإن المملكة المتحدة تتخذ التدابير لإنقاذ الأرواح. وتحدد استراتيجيتنا الإنمائية الدولية التزامنا الطويل الأمد بالعمل الإنساني المنقذ للحياة. ونعتزم المساهمة بأكثر من ٣ بلايين دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية على مستوى العالم خلال السنوات الثلاث المقبلة. وإذ نتطلع إلى المنتدى العالمي للاجئين في العام المقبل، ينبغي للمجلس أن يضع محنة اللاجئين والنازحين قسرا في صميم عملية صنع القرار. فبدون حلول طويلة الأجل، سيستمر عبء الحالات الإنسانية في التصاعد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل غانا.

في البداية، أود أن أشكر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد فيليبو غراندي، على إحاطته الإعلامية الثاقبة والمقنعة، التي تقدم صورة واضحة ولكن واقعية لحالة اللاجئين في العالم. وأشكره أيضا على كلماته الطيبة عن بلدي ومساهمته المستمرة كبلد مضيف للاجئين، ولا سيما لمنطقتنا وخارجها.

إن تصميمنا المشترك على تطوير الهيكل العالمي المصمم لمعالجة حالة اللاجئين في العالم يجعل دور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حاسما في إنقاذ الأرواح وحماية الحقوق وبناء مستقبل أفضل للاجئين ومجتمعات النازحين قسرا والأشخاص عديمي الجنسية. ومع الإقرار بالتدابير الهامة المتخذة على الصعيدين الوطني والإقليمي لمعالجة حالة اللاجئين في العالم، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الزيادة المستمرة في أعداد اللاجئين عالميا. وحتى أيار/مايو، نزح ١٠٠ مليون شخص قسرا في جميع أنحاء العالم، ويشمل ذلك زيادة قدرها ١٠,٧ مليون نازح مقارنة بنهاية العام السابق. لقد كانت الحرب في أوكرانيا محركا رئيسيا، ولكن الحالة لا تزال مزرية في أجزاء كثيرة من قارة أفريقيا، حيث تستضيف المنطقة أكثر من ٢٦ في المائة، أو ما يزيد على ١٨ مليونا، من لاجئي العالم.

وكشفت الزيارة التي قام بها المفوض السامي إلى القرن الأفريقي مؤخرا عن خطورة الحالة. ففي الصومال هذا العام وحده، على سبيل المثال، يقترب عدد النازحين داخليا بسبب الجفاف في المقام الأول من مليون شخص، مع نزوح ٥٠٠ ٠٠٠ آخرين بسبب الصراع وانعدام الأمن. ولذلك، من الأهمية بمكان أن يتحد المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، وألا يدخر جهدا في مساعدة البلدان المعنية على كسر حلقة الصراع وأزمات المناخ. وتود غانا أن تطرح بعض النقاط التي نرى أنها ينبغي أن تدعم الجهود العالمية في التصدي لأزمة اللاجئين العالمية، وخاصة في سياق أفريقيا.

أولا، نعتقد أن الصكوك القائمة على الصعيد الدولي، بما في ذلك اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، تظل أكثر الأدوات قابلية للتطبيق والاستدامة لمعالجة حالة اللاجئين. ونشجع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزامها بتنفيذها، بما في ذلك الميثاق العالمي من أجل اللاجئين، الذي اعتمد في عام ٢٠١٨.

ثانيا، يتطلب تزايد معدل اللاجئين في أفريقيا تعاونا أعمق بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية لمعالجة الحالة بفعالية. وفي هذا الصدد، نرحب بتعاون أقوى بين الأمم المتحدة والمبادرات القارية، مثل اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا في أفريقيا، التي دخلت حيز النفاذ في عام ٢٠١٢. إن تركيز موضوع الاتحاد

الأفريقي لعام ٢٠١٩، "عام اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا: نحو حلول دائمة للنزوح القسري في أفريقيا"، يدل على التزام أفريقيا على أعلى مستوى بالتصدي لهذا الخطر، بما في ذلك ما يتعلق بالوضع المؤسف الذي نراه يوميا على البحر الأبيض المتوسط.

ثالثا، من الأهمية بمكان إيلاء الاهتمام لمعالجة دوافع عدم الاستقرار، التي تشكل عاملا مشددا في حالة اللاجئين. كما أن انعدام الأمن المتزايد في معظم أنحاء القارة الناجم عن تزايد وقوع الهجمات الإرهابية وتغير المناخ والوباء، في جملة أمور، يؤدي إلى تفاقم نزوح أعداد كبيرة من السكان ويتطلب اهتماما عاجلا. ولذلك، نرحب بالجهود الجارية لمعالجة الصراعات والحالة السياسية في القارة ونحث على اتخاذ إجراءات مستدامة.

رابعا، إن العوامل المشددة الأخرى، بما في ذلك جائحة مرض فيروس كورونا وتغير المناخ، هي مصدر قلق كبير، خاصة وأن أكثر من ٧٠ في المائة من اللاجئين يأتون من بلدان شديدة التأثر بالمناخ، في حين يعيش ٨٠ في المائة من النازحين بسبب الصراعات في بلدان شديدة التأثر بتغير المناخ. وانعدام الأمن الناجم عن تغير المناخ، ولا سيما في قارة أفريقيا، يتطلب التزاما أقوى من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال تسخير الصكوك المتاحة مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واستراتيجية وخطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن تغير المناخ والتنمية القادرة على التكيف (٢٠٢٢-٢٠٣٢). وسيساعد ذلك على إضعاف التهديدات البيئية للقارة الأفريقية وأثرها على عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. ونرحب بتعزيز الترتيبات التعاونية للمجلس، مع قيام كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة بعمل جدير بالثناء من خلال تدخلات بناء السلام الرامية إلى التصدي للتهديدات الأمنية المتصلة بالمناخ.

أخيرا، وكما أشار المفوض السامي وعدد من الوفود بالفعل، من المهم زيادة التمويل الإنساني للمساعدة في تلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة الناجمة عن زيادة حالات النزوح الداخلي واللاجئين على الصعيد العالمي. ومن المهم بالنسبة لنا جميعا أن نستفيد من المنتدى العالمي للاجئين القادم في عام ٢٠٢٣ لإحداث فرق من خلال إظهار الإرادة السياسية التي لا تتزعزع والتي يمكن أن تكفل تقديم الدعم الحقيقي وفي الوقت المناسب لأصحاب المصلحة، بما في ذلك سلطات البلد المضيف، لتمكينهم من معالجة وضع اللاجئين بشكل مناسب.

وفي الختام، تعتقد غانا أن التنفيذ الفعال للاتفاق العالمي من أجل اللاجئين وثيق الصلة بمعالجة حالة اللاجئين، ونشجع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزامها بتنفيذه.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة للسيد غراندي للرد على بعض التعليقات والأسئلة المحددة التي أثارتها الوفود.

السيد غراندي (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي، على البيان الذي أدليتم به للتو بصفتكم الوطنية، والذي كان عمليا موجزا للنقاط الرئيسية التي نوقشت هنا هذا الصباح، وعلى مشورتكم الحكيمة جدا. وأود أيضا أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن الذين أعربوا عن دعمهم لمنظمتي، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولشركائنا وموظفينا. هذا موضع تقدير كبير. ولئن كان ينبغي لي أن أكون أكثر وضوحا، يمكنني أن أؤكد للجميع أنه على الرغم من كل التحديات التي نواجهها معا وقلقنا إزاء حقيقة أن الحلول السياسية ليست وشيكة، فإننا سنواصل القيام بعملنا. وكما قال ممثل النرويج بوضوح شديد، سنحافظ على الحماية في صميم ما نقوم به في العديد من الخطوط الأمامية التي يتعامل معها المجلس من المنظور السياسي.

وفيما يتعلق بشيء ذكره عدة أعضاء – كان ممثل البرازيل أولهم – أود أن أشدد على أنني ذكرت تغير المناخ لتسليط الضوء على تعقد حركة اليوم وأهمية النظر في هذه العوامل في المناقشة العامة الحالية بشأن حالة الطوارئ المناخية، مع اقتراب الاجتماعين السابع والعشرين والثامن والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في تشرين الثاني/نوفمبر والعام المقبل. ونظرا لأهمية تلك المحافل، أود أن أشجع على النظر في

صلتها بالنزوح والصراع فيها. ولكن كما قلت في العديد من المحافل، ما زال الصراع هو ما يؤدي في الغالب إلى النزوح، وهذا بالطبع هو السبب في أنه من المعتاد بالنسبة لي أن آتي إلى المجلس مرة واحدة في السنة على الأقل لأتشاطر آرائي مع أعضائه، لأن عملهم يرتبط ارتباطا وثيقا بعملنا. ونحن نعمل على معالجة الأمور بطريقة ما عندما لا يتمكن المجلس من التوصل إلى حلول سياسية. ومع ذلك، فإننا نقدر الصعوبات الهائلة التي ينطوي عليها ذلك، وما زلنا نشجع المجلس على بذل تلك الجهود.

يتعلق أحد الأسئلة التي طرحت اليوم بما يمكن للمجلس أن يفعله لمساعدتنا على أفضل وجه. وأفضل طريقة هي مواصلة العمل على إيجاد هذه الحلول السياسية. وهذا أمر لا يمكننا نحن أنفسنا أن نفعله، ولكننا نتوقع من المجلس أن يسعى جاهدا لتحقيقه حتى يصبح عملنا أسهل. وكما يعلم الكثيرون، نحتفل كل عام باليوم العالمي للاجئين في ٢٠ حزيران/يونيه، وأقوم دائما برحلة رمزية في تلك المناسبة. وهذا العام زرت كوت ديفوار، لأن ذلك البلد، الذي خلّفت السنوات الصعبة من الحرب الأهلية ما يقرب من نصف مليون لاجئ – وأنتم، يا سيدي، ستدركون ذلك جيدا، بالنظر إلى أن بلدكم كان أحد البلدان المضيفة – قد غير الآن مساره وعاد إلى السلام والاستقرار، إذ عاد ٩٠ في المائة من اللاجئين. أما الذين لم يعودوا بعد، فسيتم إدماجهم في البلدان المضيفة المجاورة، بما في ذلك غانا. ولذلك، أردت أن أشدد على أنه عندما تتخذ إجراءات سياسية إيجابية، يمكن التوصل إلى حلول للتشرد. والأمر لا يتعلق بمسار سلبي على الدوام، بل قد يكون إيجابيا أيضا.

لقد ذكر ممثل غابون، وردد كلامه العديد من الأعضاء الآخرين، أننا يجب ألا نطبق المعايير – وينبغي ألا تتغير استجابتنا – وفقا للمنطقة الجغرافية، أو الأماكن التي تأتي منها الناس. وأود أن أشدد على أن جميع الأشخاص الفارين من النزاعات المسلحة، فضلا عن التمييز والاضطهاد، متساوون في رأينا ويجب معاملتهم على قدم المساواة. وسنواصل الإصرار على ذلك، لأنه مهم جدا، ولكن للأسف ليس هو الحال دائما. فهناك تفاوت حتى في الطريقة التي يعامل بها ضحايا أسوأ الحالات. وهذا أمر سنواصل تذكير جميع الأطراف بتجنبه.

وذكر بعض أعضاء المجلس – وأنا قلت ذلك بنفسي – أن الاستجابة لأزمة اللاجئين الأوكرانيين، لا سيما في الاتحاد الأوروبي وكذلك في بلدان أخرى، كانت مثالية تماما. أود أن أكرر ما قاله ممثل لكندا هنا في نيويورك الذي أخذ الكلمة، عندما قدمت تقريري إلى اللجنة الثالثة للجمعية العامة أمس، ليقول إن استقبال اللاجئين الأوكرانيين ومعاملتهم ينبغي ألا يكون استثناء، بل القاعدة. وينبغي أن يكون النموذج الذي نبني عليه عندما يتعلق الأمر باستضافة اللاجئين وأساسا للمقارنة. أعتقد أنه تم وضع معيار عالٍ جدا، وآمل أن يشكل ذلك سابقة.

وأشارت الولايات المتحدة، والعديد من الدول الأخرى – بل جميع الأعضاء تقريبا – إلى أهمية مواصلة الدعم بالتمويل الكافي ليس للمفوضية فحسب، بل أيضا للوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات المشاركة في تقديم الاستجابات الإنسانية. وذكرت في ملاحظاتي الافتتاحية أن من الأهمية بمكان أيضا ليس مواصلة الجهود الإنسانية العالمية فحسب، بل أيضا ضمان عدم التراجع عن المساعدة الإنمائية أو تخفيضها، لأن الصلة بين الأمرين أساسية.

وهذا شيء رأيته بوضوح في الصومال الأسبوع الماضي. وبطبيعة الحال، يجب أن نكفل حصول الشعب الصومالي المنكوب على الغذاء والرعاية الطبية والمأوى – كل ذلك – من خلال التدخلات الإنسانية. لكن إذا لم نقم في الوقت نفسه ببناء قدرته على الصمود ومناعته ضد صدمات تغير المناخ والنزاع والمصاعب الأخرى، فسيظل في دوامة من المساعدة الإنسانية غير المستدامة على المدى الطويل.

ولا بد لي من أن أكون صريحا وأقول إنه في هذا العام، وبوجود ٣٧ حالة طوارئ، عندما أزور المواقع وأخبر زملائي بأننا لا نفعل ما يكفي، وهو ما أقوم به أحيانا، يسألونني كيف يمكننا أن نفعل المزيد. ولم يعد بوسعنا حتى إيجاد العدد الكافي من الأشخاص للاستجابة لتلك

الحالات الطارئة، وذلك لأننا منتشرون بأعداد قليلة جدا في جميع أنحاء العالم في محاولتنا لمواجهة تلك الحالات. والواقع أنني قلت في ملاحظاتي الافتتاحية إنه يمكن التعويل علينا. وسنواصل قيادة جهود الاستجابة الإنسانية والمشاركة فيها، ولكننا منتشرون بأعداد قليلة جدا في الوقت الراهن. وإذا لم تتحسن الحالة في بعض الأماكن، فلا أعرف إلى أي مدى يمكن أن ننتشر بأعداد أقل ونستمر في أن نكون فعالين.

أقول هذا فقط لدق ناقوس الخطر، إن جاز التعبير. وماذا لو لم نتلق التمويل؟ هذا العام، لدينا نقص في التمويل. لقد خدمت في هذا المنصب منذ ما يقرب من سبع سنوات، وهذه أول سنة أعرب فيها عن قلقي إزاء النقص في التمويل. لقد تدبرنا الأمور في السنوات السابقة – لم نحصل إطلاقا على تمويل كامل، لكننا تمكنا من تدبير شؤوننا.

ونقاسي هذه السنة، في بعض العمليات، خاصة في أفريقيا والشرق الأوسط، للحصول على التمويل. وحتى في الأماكن التي يبدو جليا أننا ينبغي أن نتلقى أموالا من أجلها، مثل القرن الأفريقي ومنطقة الساحل والاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين، التي ذكرها العديد من الأعضاء، فإننا نعاني من نقص في التمويل. وهذا يعني أنه سيتعين علينا إجراء تخفيضات. كيف يمكنني أن أخبر البلدان المضيفة التي تكافح تحت وطأة ملايين اللاجئين إننا لا نستطيع توفير نفس المستوى من المساعدات النقدية كما في السنوات السابقة؟ وللأسف، سيحدث ذلك هذه السنة ما لم نتلق الآن تمويلا إضافيا عاجلا، وبالطبع، في سنة ٢٠٢٣.

إنني أدرك تماما أن الجميع يقاسون وأن الميزانيات في البلدان المانحة غير كافية في أعقاب الاستجابة لمرض فيروس كورونا والآثار المختلفة للأزمة في أوكرانيا. ومع ذلك، يجب أن أصف الحالة كما هي، ولسوء الحظ، فإن التكلفة باهظة جدا.

أشكر الأعضاء الذين ذكروا إمكانية الوصول. فإمكانية الوصول مسألة صعبة جدا في حالات النزاعات المتواصلة. لقد ذكرت إمكانية الوصول في أجزاء من إثيوبيا، لكن الأمر ينطبق على العديد من الأماكن الأخرى. وأود أن أشدد على أن الأمر صعب جدا في المناطق التي صارت ساحات للنزاعات. ففي إثيوبيا، نعمل في أجزاء كثيرة من البلد. إن إثيوبيا بلد مضيف كبير للاجئين وهي كذلك منذ عقود، ونعمل بشكل جيد جدا في تلك المناطق التي لا توجد فيها نزاعات. وفي المناطق التي توجد فيها النزاعات، تصبح إمكانية الوصول صعبة. ولهذا السبب، وجهت نداء من أجل ضمان التعجيل بنجاح محادثات السلام، حتى نتمكن من استئناف تحسين إمكانية الوصول التي كانت لدينا قبل بضعة أسابيع فقط. ولذلك، فإن إمكانية الوصول يمكن تيسيرها عندما تكون هناك نوايا حسنة، وهذا أمر مهم للأشخاص المتأثرين بالنزاعات.

وأشكر العديد من أعضاء المجلس الذين أشاروا إلى المبادرة التي قادتها الولايات المتحدة وأيرلندا بشأن "الاستثناء الإنساني". فما نحتاج إليه هو الوضوح والمرونة حتى نتمكن أيضا من العمل في ظل ظروف سياسية صعبة. ويتعين علينا أن نكون في كل مكان. هذا لا يعني أننا نعترف بأي جهة. فهذه ليست وظيفتنا. وليس للوكالة الإنسانية أي وظيفة تتعلق بالاعتراف، إذن أن وظيفتها هي مساعدة الناس. وإذا لم نتمكن من الوصول، فلا يمكن مساعدة الناس، ووجودنا في عين المكان يعني أنه يتعين علينا التواصل مع من يسيطر على تلك الأراضي. وهذا جانب أساسي من جوانب العمل الإنساني. وإذا اضطررنا للتفاوض أكثر مما ينبغي لأنه – لأسباب مفهومة – توجد جزاءات في تلك الحالة بالذات، فإن المسألة تصير مرهقة وصعبة، ونضيع وقتا ثمينا. ولذلك، إذا استطاع مجلس الأمن أن يساعدنا في ذلك المجال الرئيسي، وهنا أتكلم بالنيابة عن جميع زملائي في المجال الإنساني، فسيكون ذلك إجراء قَيّماً. إنها مسألة ملحة، لذلك أوجه نداء من أجل ذلك.

وأعتقد أن ممثل المكسيك ذكر الصحة العقلية. في هذا العام، اعتمدت لجنتنا التنفيذية، التي ليست من الناحية التقنية هيئتنا الإدارية ولكنها المحفل الرئيسي الذي نتفاعل فيه مع الدول، قرارا بشأن الصحة العقلية. ندرك جميعا أن هذا جانب مهم جدا من جوانب استجابتنا، نظرا للطابع الصادم جدا للنزاعات اليوم.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أذكر بعض المجالات المحددة التي ذكرها أيضا بعض الأعضاء. لقد أشارت الولايات المتحدة الحاجة إلى تكثيف الجهود في الصومال، وأنا أتفق معها تماما. وأعتقد أن ذلك يعنينا أيضا، وهذا مجال نحتاج فيه، كما قلت لزملائي، إلى بذل المزيد من الجهود. وأعتقد أنها مسؤولية جماعية نتشاطرها جميعا.

لا تزال الحالة في الصومال سيئة جدا، وإن كانت قد تحسنت تحسنا طفيفا من حيث المساعدة الإنسانية. كما أن الرئيس حسن شيخ محمود، الذي أجريت معه محادثة طويلة جدا، جعل من أولوياته السيطرة على الحالة الأمنية، بما في ذلك تمرد حركة الشباب. وأعتقد أن من المهم جدا أن يدعمه المجلس،في تلك الجهود. ومن جانبنا، يجب أن نزيد المساعدة الإنسانية بالتوازي مع ذلك، على أمل أن يتمكن العاملون في المجال الإنساني من الوصول إلى المزيد من الأراضي.

وأشار بعض أعضاء المجلس إلى الحالة في سورية. وقد أسهبت في شرح ذلك بالأمس في اللجنة الثالثة. كما أنني قلق بشأن الحالة الإنسانية داخل سورية، وأسلم بأننا بحاجة إلى تكثيف جهودنا.

ويتيح لنا القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) مجالا لتنفيذ مشاريع للإنعاش المبكر، وأعتقد أننا بحاجة إلى القيام بالمزيد من ذلك. ويمكنني أن أؤكد لممثل روسيا، وكذلك لغيره من الممثلين، أننا سنواصل الحوار بشكل بناء مع الحكومة السورية في محاولة لإزالة العقبات التي تمنع الناس من العودة. لقد كنتُ في سورية منذ وقت ليس ببعيد، قبل بضعة أسابيع، وتلك مناقشات معقدة للغاية ولكنها هامة سنواصل إجرائها من أجل تهيئة تلك الظروف لأننا يجب أن نعترف بأن العبء الواقع على عاتق البلدان المجاورة – وخاصة لبنان والأردن وتركيا – كبير جدا. ولكن بطبيعة الحال، وكما قال العديد من الحاضرين هنا اليوم، يجب أن تظل عمليات العودة طوعية.

كانت هناك إشارة هامة إلى الحالة في هايتي، أعتقد أنها وردت على لسان ممثل أيرلندا. وأود أن أردد ما يلي: إننا نشعر بالقلق إزاء الحالة وسنوجه نداء في الأيام القليلة المقبلة إلى جميع الدول التي تستقبل الهايتيين كي لا تعيد الناس إلى بلد هش للغاية. وأعلم أن الأمين العام قدم أيضا بعض المقترحات بشأن الحالة في هايتي. إن الحالة بالغة التعقيد ومثيرة للقلق بشدة في الوقت الراهن، ولكنها، في رأينا، تحتاج بالتأكيد إلى اهتمام المجلس.

إننا سنواصل العمل أينما وُجد اللاجئون الأوكرانيون، وهم موجودون في أنحاء كثيرة من العالم. وسأتوجه إلى اليابان في الأيام القليلة المقبلة، حيث سألتقي باللاجئين الأوكرانيين في اليابان – ولذلك، هناك، حقا، مجموعة واسعة جدا من البلدان المضيفة. وسنواصل أيضا العمل مع الاتحاد الروسي فيما يتعلق باللاجئين الأوكرانيين الموجودين على أراضيه – وقد ذكر ممثل روسيا ذلك. وأود أن أبرز أن لدينا عملية صغيرة لحد ما في روسيا، وبالتالي فإن قدرتنا على الوصول محدودة للغاية، ولكننا جاهزون لمواصلة التعاون وزيادة إمكانية وصولنا إلى الناس بغض النظر عن البلد الذي يجدون أنفسهم فيه.

أود أن أعرب عن تأييدي لممثل الصين، الذي ذكر العديد من النقاط الهامة، بما فيها تلك المتعلقة بمواصلة السعي حقا لتهيئة الظروف المواتية لعودة اللاجئين الروهينغيا إلى ميانمار، الأمر الذي يتطلب تعاون بنغلاديش وميانمار. وهذا بلا شك ملف ذو أولوية بالنسبة لنا. وأود أن أشير إلى أنه ولئن كان الحوار بين البلدين مهما جدا بطبيعة الحال، كما أكد ممثل الصين، فإن ذلك وحده لن يكفي لعودة اللاجئين.

إذ يجب إنهاء الظروف وأشكال التمييز التي لا تزال سائدة في المناطق التي خرج منها هؤلاء الناس إذا أردنا لهم أن يعودوا إليها. وإلا، وكما يخبرنا دائما الأشخاص الذين يريدون العودة، فإنهم لن يفعلوا ذلك إلا إذا أصبحوا غير خائفين من الانتقام أو العنف أو الحالات الأخرى التي عانوا منها قبل بضع سنوات فقط – كما يتذكر الجميع. ويساورني القلق إزاء الحالة، لأنني أعتقد أنه مع التغيرات السياسية في ميانمار نفسها، أصبحت الأمور أكثر صعوبة. وقد كنت أكثر تفاؤلا قليلا قبل استيلاء الجيش على السلطة في العام الماضي، ولكن ينبغي لنا ألا نستسلم وينبغي أن نستمر في الإصرار على معالجة تلك المسألة بالذات.

أود أيضا أن أشكر ممثل الهند على سؤاله، الذي يتعلق بمسألة لا تندرج في نطاق ولاية مكتبي. فاللاجئون الفلسطينيون يخضعون لولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، على الأقل في المناطق التي تعمل فيها. ولكن إذا سمح لي بذلك، أود أن أؤيد دعوته إلى تقديم الدعم للأونروا. وكما يعلم، فإنني كنت المفوض العام للوكالة قبل أن أصبح مفوضا ساميا وأعتقد أن عمل الأونروا لدعم اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط مهم جدا ويستحق الدعم الكامل والمستدام، حتى في ظل الظروف الراهنة الصعبة جدا.

أعتقد أنني غطيت جميع النقاط. وأود أن أختتم ملاحظاتي بشكر أعضاء المجلس على ذكرهم للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين الذي لا يزال يشكل مجموعة أدوات هامة اعتُمدت قبل أربع سنوات وأدواته متاحة للجميع هنا، فضلا عن البلدان الأخرى، لتحسين الاستجابة لأزمات اللاجئين وأزمات النزوح. وأود أيضا أن أشكر المجلس على إشارته إلى أن المنتدى العالمي للاجئين، الذي عقدنا أول اجتماع له في جنيف في عام ٢٠١٩، سيُعقد مرة أخرى في نهاية العام المقبل. وفضلا عن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ستشارك الأردن وأوغندا وفرنسا وكولومبيا والنيجر واليابان في تنظيم ذلك الاجتماع الذي ستشترك سويسرا والمفوضية في استضافته. ونأمل أن يستثمر الجميع هنا، فضلا عن البلدان الأخرى، في التحضير للمنتدى وأن يشاركوا على مستوى كاف – إنه اجتماع وزاري – لأن الاجتماع سيتيح لحظة هامة للتفكير في كل ما ناقشناه اليوم وللتطلع إلى المستقبل بعزم متجدد على الرغم من كل التحديات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد غراندي على التوضيحات التي قدمها.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.